الأمم المتحدة

A/68/PV.28

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والستون

الجلسة العامة **٢٨**

الجمعة، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد آش ..... (أنتيغوا وبربودا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد توري (غينيا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية

البند ٢١ من جدول الأعمال (تابع)

العولمة والترابط

(هـ) الهجرة الدولية والتنمية

تقرير الأمين العام (A/68/190)

مذكرة من الأمين العام (A/68/162)

السيد سينهاسيني (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أودأن أشارك الآخرين في الإعراب عن أعمق تعاطفنا وتعازينا إزاء الحادث المأساوي الذي وقع قبالة جزيرة لامبيدوسا.

ونتوجه إلى رئيس الجمعية العامة بتقديرنا الصادق على عقد هذا الحوار الرفيع المستوى الهام لمناقشة هذه المسألة الهامة والحيوية بشأن الهجرة الدولية.

وتؤيد تايلند البيان الذي أدلت به فيجي بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين (انظر A/68/PV.25).

إن الهجرة تنطوي على فوائد وتحديات للتنمية. وبغية إدارة الهجرة بطريقة مستدامة، ينبغي أن ينظر إليها كعملية فعالة وطويلة الأجل. ونحن ننظر إلى هذا الحوار الرفيع المستوى كجزء هام من هذه العملية. إننا نجتمع هنا اليوم لنبني على المناقشات المثمرة التي أجريناها في العديد من أنحاء مختلفة من العالم إبّان التحضير لهذا الحوار. وتشعر تايلند بالفخر والشرف لأن بلدان آسيا ومنطقة المحيط الهادئ أجرت مناقشاتها في بانكوك. ونأمل من الاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل إليها هناك أن توفر مدخلات مفيدة لهذا الاجتماع. والحوار الرفيع المستوى ليس منتدى لتبادل وجهات النظر فحسب بشأن الطريق إلى الأمام في مجال الهجرة والتنمية. فهو يسلط الضوء أيضا على أهمية التعاون في ما بين أصحاب المصلحة بشأن العملية الجارية للتداول في هذه المسألة ووضع القواعد لها. ومع ذلك، لا يمكن وضع القواعد دون تصورات إيجابية للهجرة والمهاجرين. إن هجرة العمال تخفف الضغط عن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

أسواق العمل المحلية، وتعزز المنافسة، وتتيح فرصا أكثر، وتولد المزيد من الدخل والمنفعة لبلدان المنشأ من خلال التحويلات، وتحث على نقل المهارات والمعارف. بيد أن الهجرة غير المنظمة تسبب مشاكل خاصة بها. على أية حال، هناك حاجة إلى جو أكثر انفتاحا للمناقشات المتعلقة بكيفية إدماج سياسات الهجرة في جداول الأعمال الوطنية.

وتنفرد تايلند بكونها بلد المنشأ والعبور والمقصد للمهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين في الوقت نفسه. لذا يتعين علينا دائما بذل جهود هائلة لإدارة الهجرة بطريقة شاملة وكلية. وهدف إدارة الهجرة التي تضمن ظروفا آمنة وإنسانية للمهاجرين يجب أن يترافق مع آفاق النمو والتنمية. والإدارة الفعالة والكفؤة لتدفقات المهاجرين يجب أن تستهدف حركة المهاجرين المنتظمة التي يمكن التنبؤ بها.

إن حركة تنقّل المهاجرين، ووضع السياسات الملائمة، وزيادة فعالية إدارة الهجرة أمور تتطلب جمع البيانات الدقيقة وتحليلها ونشرها. علاوة على ذلك، من الحيوية بمكان قيام تعاون مع مختلف قطاعات الاقتصاد لفهم الاتجاهات المتغيرة واحتياجات سوق العمل والمهاجرين على نحو أفضل. وسيمكّن ذلك بدوره من وضع سياسة صحيحة للهجرة بطريقة أكثر تطلعا.

والمسؤولية عن كفالة الهجرة الآمنة تقع على عاتق بلدان المنشأ والبلدان المستقبلة على السواء. وعلى المهاجرين أنفسهم أن يتخذوا أيضا الاحتياطات اللازمة بغية ألاّ يستغل هجرتهم مجرمون وعصابات عديمو الضمير. ونحن ندرك أنه يجب حماية المهاجرين وحقوقهم. فالسياسات التي تنتهجها تايلند لتوفير التعليم والتغطية الصحية للجميع تشمل المهاجرين الأجانب وحتى المهاجرين غير الشرعيين وأسرهم. ولقد ترأس رئيس وزراء تايلند في الآونة الأخيرة اجتماعا بين المنظمات الدولية ووكالات تايلند الحكومية لمناقشة مسألة الاحتياجات الصحية لجميع الرعايا الأجانب في المملكة.

ونحن نقدر تقديرا عاليا مساهمة مختلف العمليات التشاورية الإقليمية. وتايلند عضو نشط في شتى المبادرات التكميلية مثل عملية كولومبو، وعملية بالي بشأن تهريب البشر والاتجار بالأشخاص والجرائم عبر الوطنية ذات الصلة. وساعدت المنظمات الدولية، من قبيل المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل الدولية، على كفالة أن تواكب سياساتنا الوضع المتغير باستمرار. بالإضافة إلى ذلك، سوف يواصل المنتدى العالمي القائم المعني بالهجرة والتنمية توعية جميع أصحاب المصلحة.

ومع سياساتنا التي تتمحور حول الإنسان، تعي تايلند تماما أن وضع سياسات فعالة في مجال العمل والهجرة يقتضي التعاون من جميع أصحاب المصلحة. لذلك، ما فتئنا نعمل عن كثب في هذا الصدد مع القطاع الخاص والمجتمع المدني. أما على الصعيد العالمي، فنأمل أن تحظى الروابط بين الهجرة والتنمية المستدامة بمزيد من اعتراف المجتمع الدولي بها. ونأمل أيضا أن يساعد الحوار الرفيع المستوى على توليد هذا الزخم.

وأخيرا، نود أن نرى العوامل المتصلة بالهجرة ظاهرة على نحو كاف في الأولويات المواضيعية ذات الصلة لما بعد عام ٢٠١٥. ومن شأن ذلك أن يشجع على زيادة إدماج الهجرة في السياسات الإنمائية الوطنية. وهذا لن يفيد البلدان والمجتمعات فحسب، بل يفيد، وبالقدر نفسه من الأهمية، فرادى البشر – المهاجرين أنفسهم.

السيد الحكيم (العراق): السيد الرئيس، أود أن أشكر الأمين العام للأمم المتحدة على تقريره المقدم إلى الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة والمعنون: الهجرة الدولية والتنمية.

كما يطيب لي أن أتقدم بالشكر إلى شركاء العراق الدوليين الانمائيين، لا سيما المنظمة الدولية للهجرة التي نشكر مديرها العام، السيد وليام سوينغ، على جهوده المثمرة في العمل مع العراق عن كثب لمعالجة قضايا المهاجرين العراقيين.

ويود وفد بلادي أن يؤيد ما أدلى به ممثل فيجي نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر لجمهورية المكسيك على الجهود التي بذلتها طيلة الفترة المنصرمة، بصفتها الميسّر للحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، والتي تكلَّلت باعتماد إعلان متوازن (القرار ٤/٦٨) يجسد وجهات نظر دول المنشأ والعبور والمقصد.

تُعَدّ هجرة العقول العراقية أحد العوامل الرئيسية التي أثَّرت بشكل مباشر وغير مباشر على التنمية بمجالاتها كافة، باعتبارها المحرِّك الرئيس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما في تقديم الخدمات الصحية والتعليمية في العراق، إضافة إلى كونها ثروة وطنية يجب الاهتمام بها ودعمها وإيلاؤها المكانة المتميزة. وهي من جانب آخر تُعَدّ خسارة كبيرة بالنسبة للعراق.

إن الأسباب الدافعة للهجرة في أغلب الأحيان اقتصادية، حيث الفقر والبطالة يُعَدَّان من أبرز هذه الأسباب. إلاّ أنّ الوضع الأمني الناشئ عن الحرب ضد الإرهاب يُعَدّ من العوامل الأساسية التي يجب ألاّ تغيب عن الأذهان. ومن هنا، إنّ تعزيز التنمية ودحر الإرهاب لهما تأثير مباشر على الهجرة، وبخاصة هجرة الكفاءات.

ويواجه العراق صعوبات عديدة في عملية وضع إحصاءات دقيقة حول الآثار التنموية للهجرة ودورها في الاقتصاد العراقي. وهو ما يرجع إلى عدم الثقة في بيانات الهجرة، وعدم توافر الدراسات التي تُظهر آثار الهجرة على التنمية في العراق.

ويعمل العراق على اتخاذ جملة من الإجراءات. أولا، إدماج موضوع الهجرة في خطط التنمية الوطنية، من خلال العمل على وضع برامج لإشراك الكفاءات المهاجرة. ثانيا، تعزيز الهجرة النظامية والآمنة، والعمل على تأهيل وتدريب العمالة المهاجرة. ثالثا، تعميق الشراكة مع المنظمات الدولية والإقليمية، والعمل على تأهيل وتدريب العمالة. رابعا، دمج مؤشرات الهجرة في عمليات المسح الإحصائية الدورية، وتعزيز القدرات. خامسا، إدماج موضوع الهجرة في الاستراتيجيات الإنمائية، مثل الحدّ من الفقر وتوفير التربية والتعليم. سادسا، التأكيد على اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان حقوق المهاجرين في الإصلاحات التشريعية، والالتزام بالمواثيق والمعاهدات الدولية.

ونظرا لضيق الوقت، فقد اختصرت كلمة العراق، وأرجو تعميمها كاملة بصفتها وثيقة رسمية لديكم.

السيد صاحب زادة أحمد خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أودّ بداية أن أعرب عن تعازينا العميقة حيال المأساة التي أصابت المهاجرين أمس قبالة الساحل الإيطالي. إنّ خسارة الأرواح الغالية بينما تبحث عن غد أفضل تذكير صارخ بأهمية هذه المسائل. لذا، ترحب باكستان بعقد هذا الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية.

وإننا نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل فيجي بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين (انظر A/68/PV.25).

ويسرّ باكستان أن ترى مسائل الهجرة الدولية ترتقي سلم جدول الأعمال العالمي. ونحن نحبِّذ بقوة التعاون والعمل الدوليين المكثَّفين بشأن الهجرة الدولية.

وينبغي للحوار أن يعزِّز العلاقة بين الهجرة والتنمية عبْر عدة إجراءات. أولا، ينبغي معالجة العوامل التي تحفِّز الهجرة. ثانيا، يجب أن نسعى إلى إعداد إطار تكاملي وقواعد تحكم الجوانب الاقتصادية والمالية وحقوق الإنسان في الهجرة. ثالثا، يجب أن نضمن أنّ الدول والقطاع الخاص يستحدثان برامج مؤقتة للهجرة، تكون وسيلة لمعالجة الاحتياجات الاقتصادية للبلدان المرسِلة والمستقبِلة، بغية كبح جماح الهجرة غير القانونية. رابعا، وجوب جعْل الإطار القانوني الدولي الحالي للمهاجرين كافيا للردّ

على انتهاكات حقوقهم، والأهمّ من ذلك ضمان تقليل المآسي المماثلة لتلك التي وقعت أمس إلى الحد الأدنى خامسا، يجب إعداد إطار تنظيمي للتحويلات المالية الكفيّة من مكتسبات المهاجرين إلى أُسَرهم في الوطن، بتكلفة منخفضة. سادسا، ضرورة التغلب على نقص القدرة وغياب اتساق وتنسيق السياسات المتعلقة بمسائل الهجرة على كلا المستويين الوطني والدولي. سابعا، يتعين علينا إجراء دراسات شاملة وتحليلية لتحديد المساهمات التي يمكن أن تقدِّمها الهجرة الدولية والمهاجرون للتنمية في البلدان المرسِلة والمستقبلة على السواء، وأخيرا، يجب تعزيز العمليات التشاورية الإقليمية ومساهمتها في التنمية.

إنّ لباكستان جالية ضخمة في الشتات عبْر العالم، أسهمت بشكل بارز في الحياة الاجتماعية – الاقتصادية للبلدان المستقبِلة. ونحن في باكستان فخورون بجاليتنا في الشتات ودورها الفعّال جدا وعلاقاتها مع باكستان. فهي لا تساهم في البلد المستقبِل فحسب، بل تحوِّل مليارات الدولارات إلى أسَرها في الوطن أيضا.

ولا ريب كذلك في أنّ المكاسب الاقتصادية للهجرة الدولية تقترن بخسارة رأس المال البشري وهجرة الأدمغة.

وبالنسبة للمستقبل، تعتقد باكستان أنه بدون الآلية والدعم المؤسسي اللازمَين، سيكون من الصعب إحراز تقدُّم بشأن أهداف توليد واطراد الاتساق والتنسيق المُلحَّين المتعلقين بمسائل الهجرة. لذا، نحبِّذ تدعيم المجموعة العالمية المعنية بالهجرة ودورها في تيسيرها.

أخيرا، في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ فإننا – بدون تحديد الدور الحاسم والهامّ الذي تؤدّيه المساعدة الإنمائية الرسمية في تحفيز التنمية – نعتقد أيضا أنّ الهجرة وتأثيرها الإنمائي يجب أن يكونا جزءا من الشراكة العالمية المعزَّزة من أجل التنمية، مع الأهداف والغايات المنشودة.

السيد سيرغييف (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): يسرّ وفد أوكرانيا ويشرّفه أن يشارك اليوم في حوار الجمعية العامة الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية.

والمناقشة الدولية بشأن الهجرة وأثرها على التنمية مهمة وتأتي في وقت مناسب تماماً. فالهجرة الدولية مجموعة من القضايا المعقدة التي تتطلب صيغاً وحلولاً شاملة وتعاونية. ولذلك، نرى أن بيان أهميتها والمكان الذي تستحقه في الحوار الدولي في المستقبل يقتضي إدماج هذا الموضوع في خطة الأمم المتحدة للتنمية ما بعد عام ٢٠١٥.

وفي الوقت الحاضر، باتت أغلبية الدول الأعضاء تقر بوضوح بالصلات الهامة بين الهجرة والتنمية. فالعمالة المهاجرة تضطلع بدور هام في دعم اقتصاد أوكرانيا على وجه الخصوص. ووفقاً لمصادر مختلفة، هناك ما بين ٣ و ٥ ملايين مواطن أوكراني يعيشون في الخارج. وأغلبية هؤلاء عمال مهاجرون. وبلدنا مورد رئيسي للأيدي العاملة للاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي.

وطبقاً للتقرير السنوي الأخير للمفوضية الأروربية بشأن الهجرة واللجوء، فإن قرابة ٢٠٤ ٠٠٠ مواطن أوكراني حصلوا على تصاريح للإقامة في الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١١، وهو ما يجعلهم أكبر مجموعة من المهاجرين القانونيين في الاتحاد الأوروبي. والمهاجرون يرسلون ما يكسبونه من أموال إلى الخارج دعماً لأسرهم – لمساعدتها في بناء بيوت وإرسال أبنائهم إلى المدارس وممارسة أعمال تجارية أسرية.

ووفقاً للمنظمة الدولية للهجرة، أرسل العمال الأوكرانيون في العام الماضي ٧,٥ بليون دولار إلى أوكرانيا، وذلك بزيادة ١,٥ بليون دولار عن ما استثمر في أوكرانيا خلال عام ٢٠١٢. وبالتالي، فقد أصبحت العمالة المهاجرة الأوكرانية مستثمراً رئيسياً في اقتصاد البلد. ومن الأهمية بمكان أن تكمل تلك الأموال الوظيفة الاجتماعية للدولة بشكل فعال: رعاية

الآباء المتقاعدين، ودفع تكاليف الرعاية الصحية للأسرة، وتوفير التعليم للأطفال، وحل مشاكل الإسكان، وغير ذلك، ولكن، هناك الجانب الآخر لتلك العملة.

من المعروف أن هجرة العمالة إلى الخارج ترتبط بعدد من العوامل الاجتماعية – الاقتصادية، وخاصة الفوارق في مستويات التنمية الاقتصادية، والأجور والبطالة في فرادى البلدان، ومستوى الحماية الاجتماعية، والفرص المتاحة للعمالة المنتجة في أسواق العمل الوطنية.

ونظراً لعدم قدرتها على تلبية تلك المتطلبات بالكامل لمواطنيها، لا تزال أوكرانيا تفقد مواردها البشرية. وتدفق مواطنيها إلى الخارج نتيجة لذلك يؤثر على التنمية الديموغرافية في أوكرانيا. فالسكان يتناقص عددهم، وهذا يؤدي بدوره إلى التفاوت الديموغرافي – انخفاض تدريجي في أعداد الشباب ومتوسطي العمر، وزيادة أعداد المتقدمين في العمر مع انخفاض ملحوظ في معدلات الخصوبة.

والهجرة تسبب أيضاً مشاكل عديدة للاقتصاد وفي المجال الاجتماعي، بما في ذلك تدفق العمالة الماهرة إلى الخارج، وأحياناً على أساس عدم العودة. وهناك خطر انتهاك حقوق المواطنين الأوكرانيين وحرياتهم في الخارج، خصوصاً أولئك الذين يعملون بصورة غير قانونية. هناك أيضاً خطر تقويض العلاقات الأسرية وتزايد عدد الأطفال الذين يحتاجون إلى رعاية إضافية من قبل الدولة، لأنهم ينشأون في أسر يعمل أحد الوالدين أو كليهما في الخارج. وتدفق الشباب إلى الخارج بأعداد كبيرة يؤدي أيضاً إلى فقدان الأفكار الجديدة والإبداعات وأفضل المواهب من أجل المستقبل. وفي مجتمع ما قبل الصناعة، لم يكن النفط ولا الغاز أهم الموارد، بل كان البشر هم موردنا الأكثر قيمة وندرة. ولذلك، تبدو المنافسة الحالية على الموارد البشرية مريرة للغاية.

وأوكرانيا تطور مؤسسات الدولة وتشريعاتها بشكل مستمر بغية معالجة تلك التطورات. وقد اعتمدنا تشريعات حديثة للهجرة، جزء منها كان نتيجة لتنفيذ خطة عمل الاتحاد الأوروبي بشأن رفع القيود عن تأشيرات السفر. وقد أنشأنا دائرة رسمية للهجرة، وأدمجنا الاتفاقات الدولية بشأن حقوق الإنسان في تشريعاتنا الوطنية، وقمنا بتطوير التعاون الدولي في مجال الهجرة.

وحكومة أوكرانيا، إذ تعي تماماً أن العامل الرئيسي الذي يمكن أن يبطئ وتيرة هجرة الأيدي العاملة يتمثل في إيجاد فرص عمل ذات أجور جيدة، فإنها تتخذ تدابير مناسبة في هذا الاتجاه. ونعتبر أن الهدف الاستراتيجي لأنشطتنا ينبغي أن ينصب على عودة المهاجرين إلى وطنهم وتهيئة الظروف لأكثر استخدامات الخبرة المكتسبة في الخارج إنتاجية وكفاءة.

ومن جهة أخرى، فإن حماية حقوق ومصالح مواطنينا في الخارج تعد أولوية أساسية لدولتنا. وهذا نشاط ممنهج ومعقد، يقع في غالبيته في نطاق اختصاص وزارة الخارجية. وهي تعمل على ثلاثة محاور رئيسية: إنشاء إطار قانوني، والتعاون مع الأوكرانيين الأجانب والمهاجرين، وتوفير الحماية القنصلية للمهاجرين الأوكرانيين في الخارج.

وأوكرانيا تسهم في العملية العالمية للقضاءعلى عدم المساواة في معاملة المهاجرين والنازحين واللاجئين، ومكافحة تدفقات العصابات الإجرامية والاتجار بالبشر محلياً ودولياً. ونشدد على أن بناء الشراكات بشأن الهجرة وكفالة التعاون عبر الحدود وحفز التبادل الحر لأفضل الممارسات عناصر أساسية لمعالجة الآثار السلبية للهجرة والحد منها.

ولذلك، فإننا اليوم نشجع الدول الأعضاء كافة على تأكيد التزامها مرة أخرى باغتنام الفرص بشكل فعال، والأهم من ذلك، التصدي للتحديات التي تمثلها الهجرة الدولية لبلدان الأصل والعبور والمقصد.

السيد إميليو (قبرص) (تكلم بالإنكليزية): أود، أولاً، أن أهنئ الرئيس على حسن توقيت عقد هذه الجلسة. ونعرب عن تقديرنا للأمين العام، السيد بان كي – مون، لجهوده من أجل تركيز الاهتمام السياسي على مستوى عال على الصلات العديدة بين التنمية والهجرة. ونرحب بتقرير الأمين العام (A/68/190) وخطة العمل التي قدمها من ثماني نقاط.

وقبرص تؤيد تماماً البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي باسم دوله الأعضاء الـ ٢٨ (انظر A/68/PV.25).

منذ الحوار الرفيع المستوى الأول، في عام ٢٠٠٦، شهدنا بعض جوانب التقدم الملموس. وتدفقات التحويلات توفر مثالاً جيداً. وكما يشير الأمين العام في تقريره، نمت تحويلات المهاجرين إلى ٤٠١ بليون دولار في العام الماضي وحده. وهكذا، أثبتت الهجرة الدولية خلال السنوات الست الماضية أنها يمكن أن تعود بالفائدة على الجانبين، بلدان الأصل وبلدان الاستقبال، البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء، وعلى التعاون بين بلدان الجنوب. لقد أصبحت الهجرة عاملاً رئيسياً في تشكيل المشهد العالمي والواقع، وقوة صلبة للتغيير الاجتماعي والتفاعل الثقافي في البلدان المعنية. والهجرة توفر للمهاجرين أنفسهم فرصاً هامة لحياة أفضل. واليوم، هناك وضوح أكبر وفهم أوضح للأثار العديدة والمعقدة على تنمية بلدان الأصل وبلدان المقصد.

إن الحوار الرفيع المستوى الأول كان حدثاً تاريخياً. وبإدارك أهمية الهجرة الدولية للتنمية، تقبل المجتمع الدولي الحاجة إلى إنشاء استجابة سياسية أكثر تماسكاً إزاء تلك الظاهرة. وحوار ٢٠٠٦ دفع المجتمع الدولي خطوة أخرى إلى الأمام من خلال إنشاء المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، والسماح للمجتمع المدني بأن يكون له صوت، والتفاعل والتعاون مع الدول الأعضاء. وكما يشير الأمين العام في تقريره، فإن المنتدى العالمي، بعد ست سنوات من العمل، أصبح لا غنى عنه. وهو يجتذب أكثر من ١٥٠ دولة ويرعى فهماً مشتركاً للهجرة.

وقبرص تؤيد تماماً التركيز المفتوح والشفاف الذي أنشأه المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، وتقدر الفرصة التي يتيحها لحوار صريح ومركز ولتبادل الخبرات وأفضل الممارسات. ونؤمن بشدة أنه ينبغي مواصلة تعزيز هذا المنتدى وتقويته من أجل زيادة فعاليته.

وهناك العديد من التحديات للجانب الإنمائي للهجرة، ومعالجتها بنجاح ليست بالمهمة السهلة. وعلى كل من بلدان الأصل وبلدان المقصد أن تتعامل مع قضايا مثل نزوح الأدمغة وحماية حقوق المهاجرين وإدماج الأقليات والدين والمواطنة وكراهية الأجانب وتهريب البشر والاتجار بالبشر والأمن الوطني.

وينبغي أن يحترم الجميع حقوق الإنسان وحماية المهاجرين، لا سيما النساء والأطفال، وتعزيز هذه الحقوق. وينبغي أن تشكل جزءا لا يتجزأ من السياسات العامة على جميع المستويات – المحلية، والوطنية، والإقليمية، والدولية – وينبغي اتخاذ تدابير لمكافحة الهجرة غير الشرعية، والاتجار بالبشر وتهريبهم. وفي الوقت نفسه، ينبغي اتخاذ تدابير لكفالة تقديم العون والحماية والمساعدة للمهاجرين الذين يقعون ضحايا المهربين والمتاجرين وهم يبحثون عن حياة أفضل لأنفسهم ولأسرهم. وفي هذا السياق، أود أن أعرب عن أعمق التعازي إزاء الحادث المأساوي الذي وقع يوم أمس وسبّب وفاة العديد من المهاجرين.

إن قبرص بلد يعرّضه موقعه الجغرافي الاستراتيجي لضغوط قوية تتعلق بالهجرة المختلطة، وتتفاقم هذه الضغوط بسبب حجمه الجغرافي والديمغرافي المحدود. فمن ناحية، يؤدي قربنا من منطقة جغرافية حساسة – وهي منطقة تعاني من مشاكل سياسية خطيرة، وحروب، وصراعات، وعدم

استقرار اقتصادي – إلى أن تستقبل قبرص مهاجرين غير شرعيين وطالبي اللجوء بأعداد لا تتناسب مع قدرتنا.

وعلى الرغم من الضغط الناجم عن تدفقات الهجرة المختلطة في السنوات الأخيرة، خطونا خطوات كبيرة في إدارة تلك التدفقات. فقد تمكنا من اعتماد خطط عمل تتعلق بإدماج المهاجرين في المجتمع القبرصي ومكافحة الاتجار بالبشر، ومن البدء بتنفيذها. واستطعنا إلى حد كبير تحسين نظام اللجوء الذي نعتمده، ونحن نحاول أيضا التصدي بفعالية للتحديات المتعددة لهذه الظواهر في إطار الاتحاد الأوروبي. ومن التحديات الرئيسية التي نواجهها اليوم ما يتعلق بالعودة الطوعية للمهاجرين بالاقتران مع تشجيع التنقل والتعاون مع بلدانهم الأصلية.

ولا يسعنا المغالاة في أهمية الهجرة بالنسبة إلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. فالهجرة هي المحرك الرئيسي والتمكيني لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والعامل الأساسي للتنمية المستدامة. ونحن بحاجة إلى حقوق متماسكة وإنسانية تراعي العمر ونوع الجنس، وإلى برنامج عالمي يرتكز على الوقائع ويمكنه معالجة الحقائق القائمة اليوم. إنه حقا تحد عالمي يتطلب تصديا عالميا وجماعيا. ولا يسعنا أن نحرز النجاح إلاّ من خلال العمل معا.

السيدة دي سيوللي (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية): أودأن أعرب بشعور غامر عن أسف غواتيمالا إزاء فقدان الأرواح البشرية العديدة قبالة جزيرة لامبيدوسا الإيطالية. إن هذه المأساة تبيّن الأخطار التي يواجهها المهاجرون الساعون إلى حياة أفضل.

وبينما نقترب من ختام الجلسة العامة واجتماعات المائدة المستديرة بشأن الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية، تود غواتيمالا أن تساهم، كبلد منشأ وعبور ومقصد وعودة للمهاجرين، بتقديم التوصيات التالية.

أولا، بغية دمج الهجرة بشكل صحيح في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، يجب وضع سياسات عامة متماسكة تشمل المهاجر ليس ككائن فحسب، بل أيضا كموضوع للتنمية البشرية. ويجب على إدارة الهجرة الدولية أن تحافظ على حماية المهاجرين في جميع الأوقات واحترام حقوق الإنسان والمساواة والاستدامة، خاصة بالنسبة إلى الأكثر ضعفا – الأطفال والمراهقين، لا سيما غير المصحوبين ببالغين، والنساء، والأشخاص ذوي مختلف الإعاقات.

ثانيا، بما أن الهجرة مشكلة عالمية، ينبغي تشجيع جمع المعلومات والبيانات الإحصائية المتعلقة بالهجرة وتبادلها، بغية وضع السياسات العامة المتكاملة على صعيد الدولة والإقليم في بلدان المنشأ والعبور والمقصد.

ثالثا، مع وجود المساواة كمبدأ توجيهي في العلاقة بين الهجرة والتنمية، تبدأ التنمية المستدامة وتنتهي مع كفالة السلامة والصحة والتعليم للأطفال والمراهقين، بغض النظر عن وضع الهجرة لديهم.

رابعا، لا يسعنا أن نضمن الحق في عدم الهجرة وأن نقضي على الهجرة غير الشرعية إلا عن طريق بناء دول قوية. وبغية تحقيق ذلك، نحن بحاجة إلى مشاركة واسعة وشاملة من مختلف الجهات الفاعلة الحكومية، مثل الجهات الفاعلة العاملة في مجالات التنمية الاجتماعية، والتعليم، والعمل، والصحة، والشؤون الخارجية، والهجرة والحكم، بين أمور أخرى.

خامسا، ينبغي أن يكون هدف المناقشات المتعلقة بالهجرة والتنمية هو تحسين إدارة الهجرة على المستويات المحلية، والوطنية، والإقليمية، والعالمية. ومن الأهمية بمكان إشراك المغتربين في عمليات إدماج وإعادة إدماج المهاجرين وإقامة شراكات استراتيجية بينها، وإشراكهم في المؤسسات الحكومية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، ومؤسسات الشركاء الدوليين.

سادسا، إن سياسات التنمية والهجرة تنطوي على عمليات لإرساء موضوع تنقّل البشر، الأمر الذي يعزز العمل المحترم لجميع العمال المهاجرين، وتقدّمهم نحو المواطنة الكاملة والعابرة للحدود الوطنية. وفي هذا السياق، يجب كفالة السلامة للمهاجرين، لأنهم عرضة للجريمة المنظمة. لذلك، من الضروري تنفيذ آليات فعالة لوصول المهاجرين إلى العدالة، بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين.

وفي هذا الصدد، ننوّه بمساهمة مؤسسات التحقيق الجنائي بمنطقتنا في التصدي لحالات الاختفاء القسري للمهاجرين من أمريكا الوسطى. فقد اكتسبت تلك الظاهرة الإجرامية قوة في السنوات الأخيرة، وهي تتعلق بجرائم أخرى مثل الاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة، والاتجار بالبشر، والرق. وننوّه أيضا بالدور الذي تقوم به المؤسسات الإنسانية، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، فضلا عن الشراكات القائمة مع مؤسسات الدولة والمجتمع المدني في البحث عن المهاجرين المختفين والرفات العائدة لمجهولي الهوية.

إن دور الهجرة الأساسي في تحقيق العديد من الأهداف الإنمائية للألفية لا يمكن إنكاره. فالأبعاد البشرية والاجتماعية والاقتصادية للهجرة يجب أن تحتل مكانا مركزيا في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتعتقد غواتيمالا أنه من خلال كفالة الوصول إلى العدالة والصحة والتعليم لجميع المهاجرين وأفراد أسرهم، ولا سيما أضعف الفئات منهم، نتمكن من ضمان تنميتهم البشرية الكاملة والتنمية المستدامة لمجتمعاتنا.

وأغتنم هذه الفرصة لأشكر الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمشاركين من المجتمع المدني على جهودهم، ولا سيما وفد المكسيك، بوصفه ميسرا للإعلان بشأن الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية (القرار ٦٨/٤)، الذي اتخذ يوم أمس، والذي نؤيده تمام التأييد.

السيد إستريمي (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب باسم الأرجنتين عن خالص التعازي لأسر ضحايا المأساة التي وقعت بالقرب من جزيرة لامبيدوسا. إن هذه المأساة دليل آخر على أهمية إجراء هذه المناقشات والحاجة إليها في إطار الأمم المتحدة، ولا سيما التركيز على مسألة الهجرة الدولية من منظور حقوق الإنسان، والضرورة الملحة إلى العمل على تغيير ما هو قائم منها.

وتودّ جمهورية الأرجنتين أن تؤيد كلاًّ من البيانَين اللذين أدلى بهما وفد فيجي بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، ووفد كوبا بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (أنظر A/68/PV.25).

وعلى المستوى الوطني، أودّ أن أؤكد أنّ الأرجنتين غيَّرت بشكل بارز قبل عشر سنوات نموذج الهجرة الدولية لديها، ممّا أتاح لها الانتقال من نهج بائد وتقييدي وقائم على أساس الضوابط، إلى آخر مرتكز على الحقوق. وترى الأرجنتين أنّ لكل إنسان الحق غير القابل للتصرف في الهجرة وأنّ لجميع المهاجرين حقوقا. وإننا نضمن الاحترام غير المشروط لحقوق الإنسان المتعلقة بالمهاجرين، بصرف النظر عن الوضع القانوني لهجرتهم، ونرفض تجريمهم. كما نُدين جميع أعمال كراهية الأجانب والتمييز والعنصرية.

وتُدرك الأرجنتين أنّ الحافز على الهجرة يكمن في قوى العولمة والظروف والسياسات الهيكلية لبلدان المنشأ والمقصد. لذا، لا نعتبر المهاجرين مجرّد عوامل إنتاج، بل نشدِّد بدل ذلك على بُعدهم الإنساني – ظروفهم بصفتهم أناسا اضطروا لمغادرة بلدانهم بسبب تلك القوى. ونحن ندمجهم في الاقتصاد والعمل والإنتاج، لكننا نضمن أن تكون لهم أيضا حقوق اجتماعية وعمَّالية، وأن يحصلوا على الرعاية الصحية والتعليم، ويعاملوا معاملة متساوية، وتُحترَم ثقافتهم ويتمتعوا بالحرية في أوسع معانيها.

إنّ وضع الهجرة غير النظامية يشجع المعاملة غير المتساوية وانعدام الأمن الوظيفي ويهدد الحقوق الأساسية للناس. ونقترح أن يُعتبَر التنظيم عاملا حاسما للتنمية البشرية وإدماج المهاجرين في المجتمعات المضيفة بصورة متبادلة. وإرساء التدابير التي تؤمن الوصول الميسَّر إلى التنظيم في الأرجنتين أدّى إلى انخفاض كبير في العمالة غير الموثَّقة، فضلا عن الحصول المتزايد على الأمن الاجتماعي. وإننا نؤكد العواقب السلبية لهذه الأشكال من قبول العمال المهاجرين، الهادفة إلى جعْلهم عمالة رخيصة ومرنة. وفي هذا الصدد، نحث الدول التي لمّا تصادق بعد على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لعام ١٩٩٠ أن تفعل ذلك.

ونعتقد أنّه لن يمكن حلّ الأسباب الكامنة وراء الهجرة الدولية والمنبثقة عن التخلف إلاّ بنظام دولي أكثر إنصافا ودعما وعدلا. لذا، ينبغي مقاربة هذه المسألة بموازاة تعزيز التنمية الحقيقية في جميع الدول.

إننا نؤكد اعتقادنا بأنّه لم يُولَ ما يكفي من الاهتمام في المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية لاقتراح منطقتنا في هذا الشأن. ونعتقد أنّ الجمعية العامة هي المكان الصحيح للمشاركة في مناقشة عالمية شاملة ذات طابع سياسي بشأن التنقل البشري على الصعيد العالمي، تؤدي إلى اعتماد اتفاقية دولية معنية بالهجرة الدولية.

وعلاوة على ذلك، ينبغي لمنظور حقوق الإنسان أن يكون موضوعا شاملا مشترَكا بين جميع ولايات وبرامج هيئات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها، المتعلقة بالهجرة الدولية وأسبابها الهيكلية. ومشاركة منظمات المجتمع المدني في المناقشات الجارية في منتديات مختلفة بشأن التوجهات الجديدة للهجرة تتّسم بأهمية خاصة بغية إثراء تلك المناقشات.

ختاما، أود أن أؤكد أنّ إعلان بوينس آيرس الموجَّه إلى هذا الحوار قد استُحدِث مؤخرا في سياق مؤتمر أمريكا الجنوبية للهجرة. ونحثّ الأعضاء على إيلاء اهتمام خاص للأسلوب الجديد في صياغة مفهوم الهجرة الدولية، الذي يجري تطويره في أمريكا الجنوبية وهو يترسَّخ في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

سيجري تعميم بياننا بصيغته الكاملة.

السيد ندوهورا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس على عقد هذا الحوار رفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية. لقد أثبت اتخاذ القرار ٦١/٢٠٨ بتوافق الآراء في عام ٢٠٠٦ اعتراف الدول الأعضاء بالعلاقة الهامة بين الهجرة الدولية والتنمية.

وهذا الحوار يتيح لنا فرصة فريدة لمواصلة تحديد السبُل والوسائل لمضاعفة مكاسب التنمية من الهجرة الدولية والحدّ من آثارها السلبية. ومن الأساسي أن نتبادل الأفكار بشأن مجموعة من المسائل الهامة، بما فيها إدارة الهجرة الدولية، ودور الهجرة في التنمية المستدامة ودور الأمم المتحدة والدول الأعضاء في تنظيم تدفقات الهجرة.

ويقدِّم الحوار أيضا منصة لردم خلافاتنا، على امتداد بلدان الشمال والجنوب أو خطوط المنشأ والمقصد، بهدف التسخير جماعيا لمساهمات الهجرة في التنمية. وهو يُعقَد في مرحلة دقيقة، مع اقترابنا من الموعد المستهدَف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥، وبينما المفاوضات جارية على خطة التنمية لما بعده.

إنّ أوغندا ترحب بجهود المجتمع الدولي لمعالجة الجوانب المتعددة للهجرة الدولية والتنمية، عبْر مبادرات مختلفة، داخل منظومة الأمم المتحدة ومن خلال عمليات أخرى على السواء، ولا سيما المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، والعمليات الإقليمية والمنظمات المعنية، مثل المنظمة الدولية للهجرة.

وإننا ندرك ونقدِّر المساهمة الهامة التي يقدِّمها المهاجرون وجاليات الشتات في التنمية الاجتماعية – الاقتصادية لبلدان منشئهم وإقامتهم، على صعيد المُدخل المالي والفكري ونقل المهارات، فضلا عن رأس المال الاجتماعي. ففي أوغندا، تبلغ التحويلات المالية من جاليات الشتات حاليا نحو ٨٠٠ مليون دولار في السنة، وتشكل مصدرا هاما لرأس المال الخاص ونقل المكتسبات. والحكومة ماضية في تشجيع جاليات الشتات الأوغندية على الاستثمار في تنمية البلد وفي عملية تشغيل رابطة لجاليات الشتات.

لذا، نؤكد الحاجة إلى تعزيز الظروف لانتقال التحويلات المالية بشكل أرخص وأسرع وأكثر أمانا في بلدان المنشأ والمقصد على السواء. وتدعو أوغندا إلى التزام أكبر من جانب المجتمع الدولي باحترام وحماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين، وفقا للاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. ونودّ أن نؤكد أيضا أهمية الارتقاء بالجهود لمنع ومكافحة الاتجار بالبشر وحماية الضحايا.

وأحد السبُل الفعّالة التي يمكن القيام بذلك من خلالها هو تصديق وتنفيذ الصكوك الدولية المتعلقة بمنع ومكافحة تهريب بني البشر والاتجار بهم، فضلا عن إرساء أو تطوير سياسات وطنية وإقليمية لمكافحة الاتجار بالبشر.

السيد حنيف (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنئ الرئيس على عقد هذه الجلسة الرفيعة المستوى، المتَّسمة بالأهمية وحُسْن التوقيت معا، في ضوء المكانة المتزايدة لمسألة الهجرة والتنمية.

وستتاح الفرصة للدول الأعضاء لتقييم التقدم المحرز في المناقشة العالمية بشأن سياسات الهجرة والتصدي لتحديات المستقبل. وقبل أن أسترسل، يود وفدي أن ينضم إلى الآخرين معرباً عن تعازيه لأسر ضحايا المأساة التي وقعت بالقرب من جزيرة لامبيدوسا في صقلية، والتي راح ضحيتها أكثر من ١٠٠ مهاجر حتى الآن. وتود ماليزيا أيضاً أن تعرب عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل فيجي باسم مجموعة الـ – ٧٧ والصين (أنظر A/68/PV.25).

وبوصف ماليزيا دولة تحتل موقعاً استراتيجياً في منطقة جنوب شرق آسيا التي تتمتع بنمو اقتصادي مستدام، فإنها تدرك تماماً الدور الذي يمكن أن تؤديه الهجرة في عملية التنمية والصعوبات التي تنطوي عليها تلك الظاهرة. وبالنسبة لماليزيا، يتمثل التحدي الرئيسي في تحقيق التوازن بين الحاجة إلى تحقيق أقصى قدر من المنافع الاقتصادية للهجرة والرغبة في حماية مصالح جميع الأطراف المعنية. وبغية تحقيق ذلك التوازن، نرى من الضروري ضمان إدارة تدفقات المهاجرين بطريقة منظمة. وفي هذا الصدد، فإن سياسة ماليزيا بشأن العمال الأجانب تقوم على أساس الحاجة إلى إدارة الهجرة بالتعاون مع البلدان المرسلة للمهاجرين كيما يستفيد الجميع.

وماليزيا تقر بالإسهامات الهامة التي تقدمها العمالة المهاجرة في إنتاجية البلد وتنميته اقتصادياً. وفي هذا الشأن، فإن التعاون المستمر مع البلدان المرسلة للمهاجرين يضمن أن منافع الأيدي العاملة المهاجرة ستفيد جميع أصحاب المصلحة المعنيين، ولا سيما البلدان المرسلة للمهاجرين والبلدان المستقبلة لهم وأرباب العمل والعمال المهاجرين بوثائق رسمية والمجتمع المدني. والهجرة بطبيعتها مسألة إقليمية وعالمية تتطلب تضافر الجهود والتفاهم والاحترام المتبادلين. ولذلك، تولي ماليزيا اهتماماً كبيراً للتعاون الإقليمي والدولي الذي يرمي للتصدي لتحديات الهجرة.

وماليزيا تعتبر أن الفوائد المنبثقة عن عملية العولمة يجب أن تكون مناصفة بين البلدان المرسلة للمهاجرين والبلدان المستقبلة لهم. وفي هذا الصدد، فإن السياسات والتدابير على الصعيد العالمي يجب أن تلبي احتياجات الأطراف كافة، وأن تصاغ وتنفذ بالمشاركة الفعالة لجميع المعنيين.

ومن جهة أخرى، تمثل التحويلات المالية أيضاً مسألة بالغة الأهمية بالنسبة للمهاجرين وهي ترتبط بالتنمية العالمية. وفي هذا الصدد، أود التأكيد على أن ماليزيا لا تفرض قيوداً على قيام العمال المهاجرين بتحويل أموالهم إلى الوطن. واستناداً إلى الأرقام الصادرة عن البنك الدولي في عام ٢٠١١، أستطيع القول إن ماليزيا من بين أكثر ٢٠ بلداً استقبالاً للمهاجرين على مستوى العالم، ولدينا ما مجموعه ٢,٤ مليون مهاجر. وقام هؤلاء بتحويل ٦,٨ بليون دولار تقريباً في عام ٢٠٠٩، مما ساهم بصورة غير مباشرة في نمو البلدان المتقدمة النمو.

ختاماً، أود أن أهنئ كل الوفود على انتهاء المحادثات بنجاح بشأن الإعلان (القرار ٤/٦٨)، الذي اعتمد في بداية الحوار الرفيع المستوى. وماليزيا تلتزم بزيادة الإسهام من أجل تقدم الهجرة الدولية والتنمية. وفيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان للمهاجرين، فإن العمال الأجانب في ماليزيا يتمتعون بالحماية الكاملة لحقوقهم الإنسانية وفقاً للقوانين الماليزية. وماليزيا شاركت في المفاوضات بشأن الإعلان وتود أن تؤكد مجدداً التزامها بهذا الإعلان، وفقاً للسياسات والقوانين الوطنية.

السيد كانسيلا (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أودأن أعرب عن تعازيّ بشأن المأساة التي وقعت بالأمس وكلفت العديد من المهاجرين حياتهم. وأوروغواي أيضاً تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل فيجي باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين (أنظر A/68/PV.25).

بلدي يعلق أهمية كبيرة على عملية تحديد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مع إيلاء اهتمام خاص للمحادثات التي بدأت بالفعل. وهذه المحادثات هامة للغاية، إذ إنه على الرغم من التقدم المحرز في الحوار والنقاش العالمي، ما زالت هناك عراقيل تحول دون دمج مسألة الهجرة في إطار التنمية، وفي السياسات القطاعية الأوسع نطاقاً، وكذلك في خطط التنمية العالمية.

أما بالنسبة للسياسات بشأن الهجرة، فلم تتحقق بعد الحماية الفعالة لحقوق الإنسان للمهاجرين، ولم يكن هناك تغيير يذكر في الرأي العام بخصوص الهجرة. وبشكل عام، تواصل وسائط الإعلام التركيز على الأمن، ومسائل التنافس على الوظائف والصعاب التي تواجه إدماج المهاجرين داخل المجتمعات المضيفة. وهذه المشكلة ذات أهمية خاصة بالنظر إلى ظاهرة التنقل البشري الفعلي والمتنامي في مجتمعاتنا، التي تكتسي الطابع عبر الوطني بشكل متزايد.

وفي هذا الصدد، فإن أوروغواي تعتبر الحوار الرفيع المستوى الثاني بشأن الهجرة والتنمية منتدى لصنع القرارات لتحقيق رؤية استراتيجية بشأن الهجرة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠٠٥. وبالنسبة لبلدنا، من المهم أن تعالج مسألة الهجرة في إطار الأمم المتحدة وأن يعترف بها كعامل يمكن أن يجعل التنمية ممكنة، وأنها تعالج من زاوية حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.

وينبغي الاعتراف بإسهامات المهاجرين في التنمية المحلية في مجتمعاتهم المضيفة. ويجب أن نقر أيضاً بأهمية دمج المهاجرين في تلك السياسات التي ينبغي أن تأخذ النهج القائم على الحقوق، والتي تكافح كراهية الأجانب، تحديداً، بما في ذلك التعليم.

كما أن التمكين من تعميم الوصول إلى الرعاية الصحية والمعلومات والتعليم ينبغي أن يصبح أولوية، لا سيما فيما يتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية، وخصوصاً بالنسبة للشباب والنساء والأطفال والمجموعات الضعيفة الأخرى. وفي هذا السياق، تشدد أوروغواي على أهمية النهوض بالمصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

ونحن ندرك أن الصلة بين الهجرة والتنمية تتخطى مجرد الجانب الاقتصادي؛ بل ينبغي تناولها بطريقة شاملة، بحيث تشمل جوانبها الإنسانية والاجتماعية والثقافية والبيئية. وعلينا أن نسلط الضوء على حقيقة أن العلاقة بين الهجرة والتنمية

وحقوق الإنسان لا تقتصر على مناقشة بشأن التحويلات المالية وتدفقات رؤوس الأموال الخاصة والتي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن ينظر إليها كجزء من المساعدة الإنمائية الرسمية.

ونشدد على الحاجة إلى إدارة المناقشة بشأن الهجرة في الأمم المتحدة بشكل صحيح يبرز أهمية تجنب الازدواجية وإنشاء هيئة جديدة داخل المنظمة تكون مسؤولة عن الهجرة، وينبغي أن تعمل جنباً إلى جنب مع المنظمة الدولية للهجرة، المنظمة الدولية الوحيدة ذات الولاية الحصرية فيما يختص بالهجرة وتكون عضويتها عالمية تقريباً. ولا بد أيضاً من تكثيف جهودنا للتنسيق بين المنتديات المختلفة القائمة بالفعل، والتأكيد مجدداً على أن شرعية تلك الهيئات ترتبط ارتباطاً مباشراً بقدرتها على تشجيع المناقشة الديمقراطية للإسهامات التي قدمتها كل المناطق للهجرة.

السيدة بياجي (رواندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أولا أن أعرب عن خالص التعازي لأسر الضحايا الذين لقوا حتفهم أمس قبالة جزيرة لامبيدوسا أثناء رحلة وضعوا آمالهم فيها من أجل تحقيق مستقبل أكثر إشراقا. إن هذه المآسي تذكّرنا بالتزامنا الأخلاقي إزاء مساعدة الفئات الأكثر ضعفا، وتستدعي بذل جهود متضافرة للتخفيف من الآثار السلبية للهجرة والمخاطر المرتبطة بها. ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل مجموعة الـ ٧٧ والصين (أنظر A/68/PV.25)، ويؤيد موقف الاتحاد الأفريقي وأقل البلدان نموا.

في البداية، أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة عل عقد هذا الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية في الوقت المناسب، مما يشير إلى أن الهجرة قد انتقلت إلى مركز الصدارة في المناقشات المتعلقة بالسياسات الإنمائية بعد عقود من التغاضي عنها. وبالنسبة إلى معظم السنوات الماضية، جرى تصوير الهجرة في دوائر التنمية بعبارات سلبية إلى حد بعيد، وتم تحديدها كواحدة من المشكلات التي تهدف التنمية إلى التصدي لها في العالم.

ومع ذلك، وبالعودة في التاريخ إلى الوراء قدر المستطاع، كانت هناك دائما علاقة بين الهجرة والتنمية، في بلدان المنشأ وبلدان المقصد على حد سواء. وقد آن الأوان للاعتراف بالدور الإيجابي المحتمل للهجرة في عملية التنمية، فضلا عن مساهمة العمال المهاجرين من خلال التحويلات المالية، ونقل المعارف والمهارات، وتطوير الشبكات عبر الوطنية.

وفي هذا الاجتماع الرفيع المستوى، أود أن أكرر ما قاله الذين سبقوني بشأن حقوق العمال المهاجرين. يتعين علينا الاعتراف بأن المهاجرين هم الباعثون على الابتكار. لذلك، ينبغي للبلدان أن تعزز حماية حقوق المهاجرين في مكان العمل. وقد حان الوقت للدول الأعضاء كي تتناول مناقشة الهجرة الدولية والتنمية بطريقة أكثر إيجابية وأكثر تحوّلا. فلنتناول المسائل الحقيقية التي تمس المهاجرين، لا سيما إبعاد المهاجرين عن أمور التمييز وكراهية الأجانب والعنصرية، التي تؤدي إلى فقدان العديد من الأرواح الغالية. وإنه لشأن ملحّ وهام محاولة المضي في المناقشة إلى الأمام، عن طريق حث الدول الأعضاء على إدماج الهجرة في مناقشاتها المتعلقة بالسياسات العامة. فلنتناول هذه المسألة، مع مراعاة أننا نتعامل مع بشر، ولا سيما أضعف الناس في مجتمعاتنا، وبالأخص النساء والأطفال، الذين ليسوا في أي شكل من الأشكال مجرمين ولكنهم أفراد يسعون إلى التغلب على الظروف المعاكسة لهم باستكشاف آفاق جديدة لغد أفضل.

لذلك، ينبغي الاعتراف بتنقّل البشر كمكون أساسي للحريات الشعبية. فلنعمل بشدة على إدانة تسييس مسألة المهاجرين. والواقع أن بعض البلدان تبحث مسألة الهجرة عن طريق استخدام مرآة سياسية، حيث يعمد السياسيون إلى تغيير سياسات الهجرة لتعزيز مخططاتهم السياسية. وكانت لذلك آثار سلبية على المهاجرين حول العالم. ويجب أن تسعى الحكومات الأفريقية لاتباع نهج شامل حيال الهجرة، خاصة من خلال بناء

الشراكات وكفالة اتخاذ إجراءات منسقة لبناء القدرات، بما في ذلك إدارة الهجرة. وفي هذا الصدد، يتعين على المجتمع المدني أن يؤدي دورا حاسما. ومن المهم التأكيد على قوة الشراكة والتعاون الاستراتيجي، والتشديد على الهدف الأساسي ألا وهو تحقيق المساواة في المعاملة وحقوق الإنسان الأساسية، فضلا عن حقوق العمال المهاجرين.

وأود مجرد ذكر بضع خطوات خطاها بلدي في محاولاته الرامية إلى تناول هذه المسألة. إن رواندا تثمّن الناس بغض النظر عن بلدهم الأصلي. وفي هذا الصدد، تنفّذ رواندا سياسة عدم الحاجة إلى التأشيرات للأفارقة الذين يريدون السفر إلى رواندا. فالمواطن من أي بلد أفريقي ليس بحاجة إلى الحصول على تأشيرة دخول إلى رواندا. بالإضافة إلى ذلك، يحصل المواطنون من أي عضو في جماعة شرق أفريقيا، وهي هيئة دون إقليمية تنتمي إليها رواندا، على تصاريح العمل بصورة تلقائية، واعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، ليس المطلوب من مواطني جماعة شرق أفريقيا سوى بطاقة هوية عادية للسفر ضمن منطقة جماعة شرق أفريقيا.

وبفضل إنهاء سياسة التمييز السيئة التي كانت السبب الرئيسي للهجرة في رواندا، سلكت حركة الهجرة مسارا معاكسا. والواقع أنه بعد أن تم القضاء على كل أسباب الخوف، نحن نشهد حاليا تدفقا كبيرا من الروانديين الآتين من الشتات، الذين يعودون طواعية إلى وطنهم الأم. ومنذ عام ١٩٩٤، عاد إلى الوطن أكثر من ٣,٤ مليون شخص وتمت مساعدتهم على إعادة اندماجهم في مجتمعاتهم المحلية. وابتداء من ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، دخل قانون إنهاء مشكلة اللاجئين الروانديين حيز النفاذ، وهناك أيضا آليات تعمل على مساعدة الروانديين الراغبين في الإقامة في الخارج للمشاركة في الحياة الوطنية.

وأخيرا، إن تعزيز العلاقات الدولية القائمة على الاحترام المتبادل والتعاون وتبادل المنفعة الاقتصادية قد جذب العديد من العمال المهاجرين من البلدان المجاورة. وتستفيد رواندا استفادة هائلة من تحويلات المغتربين. ففي العام الماضي وحده، بلغت هذه التحويلات ١٧٥ مليون دولار. وتعمل جميع هذه المبادرات على الصعيد العالمي لصالح إدراج مسألة الهجرة والتنمية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بغية التخفيف من آثار غيابها عن الأهداف الإنمائية للألفية.

السيد توبونيوا (تونغا) (تكلم بالإنكليزية): يعرب وفد مملكة تونغا عن تقديره للرئيس على عقد هذا الحوار الثاني الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، ويثني على الأمين العام لإدراج هذه المسألة الهامة في تقريره المعنون ”حياة كريمة للجميع“ (A/68/202). وينضم وفد تونغا إلى الوفود الأخرى في الإعراب عن تعازيه وصلواته لعائلات الضحايا بعد المأساة التي وقعت في جزيرة لامبيدوسا الإيطالية يوم أمس. ويود وفد تونغا أيضا أن يعلن تأييده للبيان الذي أدلت به فيجي باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

لقد مضت سبع سنوات منذ افتتاح الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، الذي أولى اهتماما عالميا للعلاقة بين الهجرة الدولية والتنمية. والواقع أن لدينا هذه الفرصة الهامة لتقييم التقدم المحرز حتى الآن على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، مع التركيز على مجموعة المسائل والتحديات العالقة التي لا تزال بحاجة إلى معالجة.

وتونغا، كدولة مرسلة، لديها أناس يعيشون خارج شواطئها أكثر من الناس الذين يعيشون داخل البلد. وتدرك تونغا إدراكا تاما، بوصفها دولة عبور ودولة استقبال على حد سواء، أن الهجرة الدولية واقع متعدد الأبعاد ذو أهمية كبرى بالنسبة إلى تنمية بلدان المنشأ والعبور والمقصد.

واقتصاد تونغا غني بالتحويلات المالية التي تمثل قرابة ٣٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. لذلك، تشكل التحويلات المالية مصدرا هاما لرؤوس الأموال الخاصة، وتمثل إسهاما كبيرا في

الاقتصاد. فهي تحسن توزيع الدخل، وتخفف حدة الفقر، وترفع مستوى الادخار. كما أنها تحفز الأنشطة التجارية بتوفيرها مستويات أعلى من الاستثمارات في التعليم وتنمية المهارات.

لكن مستوى التحويلات المالية الذي انخفض في السنوات الأخيرة، وكان سبب ذلك في معظمه الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، يطرح السؤال عن الآليات التي يمكن وضعها للتخفيف من الآثار التي تلحق بالمهاجرين وأفراد أسرهم معا. وفي هذا الصدد، أود أن أغتنم هذه الفرصة للتنويه بالعمل المثالي الذي تؤديه المنظمة الدولية للهجرة، لا سيما مكتبها في كانبيرا، أستراليا، حيث تعمل تونغا معها عن كثب.

إن تنقّل اليد العاملة هو وسيلة هامة لتنفيذ الالتزامات تجاه تنفيذ الاستراتيجيات المناصرة للفقراء، مثل الأهداف الإنمائية للألفية، وغيرها من الالتزامات العالمية تجاه تنفيذ استراتيجيات التنمية الوطنية المستدامة، وعلى الأخص، إحراز التقدم في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وبغية تعزيز آفاق تنقّل اليد العاملة، ينبغي تركيز الاهتمام على زيادة مستوى الاستثمار في تنمية المهارات القابلة للتحول.

وبالنسبة لبلدان مثل تونغا، فإنّ هجرة الأشخاص ذوي المهارات العالية قد أثّرت على جهود التنمية، ممّا أدّى إلى الاهتمام بالهجرة الدائرية. وعلى المستوى الإقليمي، يجري إرساء آليات للاعتراف بالمؤهلات عبْر المحيط الهادئ. ويشمل ذلك علاقة استفادة متبادلة مع شريكتينا في التنمية، أستراليا ونيوزيلندا، عبْر خطط عمّالية موسمية، يستطيع من خلالها العمال التونغيون إيجاد عمالة مؤقتة في هذين البلدين، ممّا يسهم في الإنتاج الاقتصادي واقتصادات التحويلات المالية في الوطن. ويجري أيضا استكشاف المبادرة نفسها مع بابوا غينيا الجديدة وصناعة التعدين فيها.

وإذ تعترف تونغا بالعلاقة الهامة بين الهجرة الدولية والتنمية، فإنها تعي جيدا التحديات الاجتماعية والثقافية المرتبطة بها. لذا، تمّ تقديم الدعم على المستوى الإقليمي لمعالجة بعض هذه المسائل، مثل العدد المتزايد للمبعَدين وتأثيراته.

وقد أدت تجاربنا مع الطابع الشامل للهجرة الدولية إلى معالجتنا لها بأسلوب متّسق وشامل ومتوازن، بالتوازي مع إدماج التنمية مع المراعاة الواجبة للأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية واحترام حقوق الإنسان. وإننا نعترف أيضا بضرورة النظر في الدور الذي قد تؤديه العوامل البيئية في الهجرة.

وتدعم تونغا الدعوة إلى إحصائيات موثوق بها وتحليل بيانات للهجرة، تشمل مساهمات المهاجرين في التنمية في بلدان المنشأ والمقصد معا كلما أمكن ذلك. ومن شأن هذا التحليل أن يُيسِّر تصميم السياسات وصنع القرارات القائمة على الأدلة في جميع الجوانب المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ونودّ أن ننوِّه مع الامتنان بجهود ودعم مؤسساتنا الإقليمية في المحيط الهادئ وبالتعاون مع أنظمة الأمم المتحدة المعنية، في الجهود لتحسين أداء المؤسسات والأطر القائمة، فضلا عن الشراكة مع أصحاب المصلحة المعنيين العاملين في مجال الهجرة الدولية والتنمية على المستويين الإقليمي والعالمي معا. وهذا يشمل الدعم الإقليمي والدولي للجهود الوطنية لمنع ومكافحة الاتجار بالبشر وحماية ضحاياه.

أخيرا، تود تونغا أن تنوِّه أيضا بالدعم والتعاون الوثيق من المجتمع المدني فيما يتعلق بالتحديات والفرص بغية إيجاد استجابات كافية للهجرة الدولية. وفوق ذلك، تشجع تونغا تعزيز رفاه المهاجرين وإدماجهم في مجتمعاتهم، وبخاصة في أوقات حالات الضعف البالغ، وهي تسعى إلى دعم المجتمع الدولي لجهود تلك المنظمات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): وفقا للقرار ٤/٤٧ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، أعطي الكلمة الآن لممثل المنظمة الدولية للهجرة.

السيد سوينغ (المنظمة الدولية للهجرة) (تكلم بالفرنسية): إذا أذنتم لي، سيادة الرئيس، سأتكلم أولا بصفتي مديرا عاما للمنظمة الدولية للهجرة، ثم بصفتي رئيس المجموعة العالمية المعنية بالهجرة.

(تكلم بالإنكليزية)

إنه لمن دواعي الشرف المشاركة، بالنيابة عن المنظمة الدولية للهجرة، في هذا الحوار رفيع المستوى الثاني على الإطلاق، الذي تعقده الجمعية العامة بشأن هذه المسألة. وبما أنّ المنظمة الدولية للهجرة هي الوكالة العالمية الرائدة المعنية بالهجرة، فإنها تتكوَّن اليوم من ١٥١ دولة عضوا، مع نحو تسعة آلاف موظف منتشرين في أكثر من ٤٧٠ موقعا ميدانيا في ١٧٥ بلدا، ينفِّذون نحو ثلاثة آلاف مشروع سنويا. والمنظمة الدولية للهجرة تقدم المساعدة يوميا للحكومات وملايين المهاجرين وأسَرهم في أرجاء العالم، بما يشمل العالقين في بعض الكوارث الراهنة في العالم. لذا، لدينا فكرة واضحة جدا عن الأهمية العظيمة والمتنامية للهجرة.

إنّ الهجرة توجُّه ضخم للقرن الحادي والعشرين. ونحن نعلم أنّ الوظائف لن تُشغَل، والمهارات لن تتوافر، والاقتصادات لا يمكن أن تزدهر بدون التدفق الحر للأشخاص حتى يصلوا إليها. لذا، لا يسعنا أن نفكِّر بعد الآن في اقتصاداتنا أو مجتمعاتنا أو ثقافاتنا بدون التفكير في تنقّل البشر في هذه المرحلة من التنقل البشري الأوسع في التاريخ. إنّ الهجرة حاليا واقع يعني الجميع، بصرف النظر عمّا إذا كنّا نحن أنفسنا نتنقل أو لا نتنقل. ووضوح الهجرة وأهميتها المتزايدان يتجسَّدان أيضا في تنامي منظمتنا. فعلى سبيل المثال، ضاعفنا تقريبا عضويتنا من ٩٠ دولة في مطلع القرن إلى نحو ١٥١ دولة اليوم، كما ذُكِر سابقا.

إنّ الهجرة تؤثر علينا جميعا. وبصفتنا مجتمعا عالميا، قطعنا شوطا طويلا منذ أول حوار رفيع المستوى في عام ٢٠٠٦، بيد أنه يبقى أمامنا رحلة طويلة. وقبل سبع سنوات، كان الاهتمام بالهجرة في مرحلة مبكرة جدا. ومنذ ذلك الحين – وعبْر المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية والمجموعة العالمية المعنية بالهجرة، إلى جانب القيادة النابضة بالحيوية للممثل الخاص للأمين العام بيتر سذرلند، فضلا عن منتديات إقليمية وأخرى معنية – تطور الحوار بشأن الهجرة إلى إدراك عميق جدا للعلاقة الأساسية بين الهجرة والتنمية، والحتمية الموازية لحماية حقوق الإنسان للمهاجرين، بحيث يمكن أن يحققوا إمكاناتهم الإنمائية الكاملة.

ومن المستغرَب أنّ التحديات الكبرى في القرن الحادي والعشرين أخذت تبدو متماثلة جدا في أرجاء العالم. فالتنافس على العمالة والمهارات والمواهب أصبح اليوم ظاهرة عالمية، كما هي الحاجة إلى إدارة أوجه التفاوت، والتنوع والاتساق الاجتماعي والتكيف مع كوكب متحرك ومتَّسم بطابع حضري.

إنّ الحوار رفيع المستوى الثاني المعني بالهجرة الدولية والتنمية يجري في خضمّ مناقشات متعلقة بشكل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. إنه يجري أيضا على خلفية حكايات يومية عن مهاجرين يعانون معاناة فظيعة غير مبرّرة. فهناك كثيرون يموتون في البحر أو على الحدود، كما جرى قبالة لامبيدوسا قبل عدة أيام، بينما يواجه آخرون الرفض والعنصرية في المجتمعات المضيفة لهم.

وباختصار، مع أنّ الهجرة تحمل إمكانات إنمائية بارزة، فإنّ النتائج الإنمائية الإيجابية للمهاجرين وبلدان المنشأ والمقصد غير مضمونة بأي شكل من الأشكال. فالهجرة جزء لا يتجزّأ من التنمية، لكنها ليست بديلا عنها. إلاّ أنه، من المنطلق نفسه، يمكن للمهاجرين أن يكونوا وكلاء وممكِّنين للتنمية، شريطة ألاّ يُحمَّلوا المسؤولية عنها. فالنتائج الإنمائية الإيجابية

للهجرة تعتمد على حماية حقوق الإنسان للمهاجرين. لذا، نحتاج إلى التعاون والشركاء.

ولكن كما تبدو المسائل اليوم، يتمّ الكثير جدا من أنشطة الهجرة على أيدي التجار والمهرِّبين. وإذا واصلنا تشديد أنظمة التأشيرات، وبناء الجدران، جاعلين إدماج المهاجرين وتنقُّل الناس بين المجتمعات بحرِّية مستحيلين، فإنّ المزيد والمزيد من الناس سيُدفعون إلى أيدي التجار والمهربين. إنّ كثيرين جدا من المهاجرين يعانون تعديات كبيرة على حقوقهم الإنسانية والعمّالية. وكثيرون جدا منهم يضطرون للقيام بأعمال دون مستوى مؤهلاتهم. كما أنّ معظم إيرادات المهاجرين تخضع لرسوم توظيف باهظة، وهذه إيرادات ينبغي ألا تذهب إلى وكالات التوظيف. ومن المؤسف أن المهاجرين ينجحون غالبا في تحسين أوضاعهم على الرغم من سياسات الحكومات لا بسببها.

إننا في المنظمة الدولية للهجرة نعتقد أنّ الحوار رفيع المستوى يتيح فرصة سانحة لإنارة ضوء كشّاف على الهجرة ومساهمتها في التنمية وعلى العلاقة بينهما، ولتحسين التعاون على إدارة الهجرة، مع إبقاء حقوق المهاجرين ورفاههم في صُلب المناقشة كليا.

أعتقد أننا هنا اليوم لأنّ المهاجرين مهمّون. لكنها سخرية قاسية أن تكون هناك موجة متصاعدة من المشاعر المعادية للمهاجرين في الكثير من أرجاء العالم، وبخاصة في بلدان المقصد، وحتى في بلدان تقليدية للمهاجرين مع الأسف، في مرحلة تشهد أوسع تحرك بشري في التاريخ المدون.

وعندما يأتي المهاجرون إلى بلد ما، فإنهم يحملون معهم ما هو أكثر من مجرد حقيبة السفر. فهم يجلبون معهم أيضاً مهارات وخبرات ومرئيات جديدة، والعنصر الحفاز الذي يحتاج إليه المجتمع. ولدى كل مهاجر شيء فريد يمكن أن يقدمه. وكما سمعنا من كثير من البلدان التي شاركت في مؤتمرنا الوزاري الأخير بشأن المغتربين الذي عقد في جنيف، فإن الشتات العالمي يجمع بين طياته أناساً موهوبين تلقوا تعليماً جيداً ولهم صلات جيدة ويمكنهم أن يقدموا الموارد في شكل حوالات. كما أنهم يملكون الدراية والمعرفة والاتصالات، وقد يعودون إلى بلدانهم من حين إلى آخر. وفي نهاية المطاف، فإن تلك المجتمعات عبر الوطنية تعتبر من عوامل التنمية. وجميع الحكومات مسؤولة عن تبديد الصور النمطية الخطيرة والخرافات المدمرة عن المهاجرين. وهذا يعني إعداد برامج للتثقيف العام والإعلام بالجوانب الإيجابية للغاية للإسهام الذي طالما قدمه المهاجرون.

والهجرة قد تكون ضرورة للبعض وحلماً للكثيرين وواقعاً بالنسبة لكل الدول. وأود أن أعرض ستة مجالات ترى المنظمة العالمية للهجرة أنها تتطلب اهتماماً مكرساً في السنوات القادمة.

أولاً، هناك حاجة إلى تغيير جوهري في مفاهيم العامة عن المهاجرين والهجرة. فالهجرة ليست مشكلة تحتاج إلى حل؛ بل هي عملية يتعين إدارتها بطريقة مسؤولة وإنسانية. ثانياً، نحتاج إلى الاستثمار في سياسات بشأن الهجرة مبنية على الحقائق. وهذا يتطلب تحسين نوعية البحوث وجمع البيانات المتعلقة بالهجرة. ثالثاً، ينبغي إدماج الهجرة كعنصر أساسي من عناصر التنمية والتخطيط القطاعي الأوسع على كل المستويات في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء. رابعاً، ينبغي حماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين، بغض النظر عن وضعهم.

خامساً، يجب إدارة الهجرة في حالات الأزمات. وقد وضعنا الإطار التنفيذي المتعلق بأزمة الهجرة على أساس تجربتنا في ليبيا، حيث قمنا بإعادة زهاء ٢٥٠ ٠٠٠ من العمال المهاجرين إلى أوطانهم في ٥٤ بلداً، بالتعاون مع شريكنا، مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين. مع ذلك، وبعد إعادتهم إلى أوطانهم، وجدنا أنه لم يعد لدينا مزيد من الأدوات.

فقد كانوا بحاجة إلى المدارس والعيادات. ونحتاج ببساطة إلى أن نكون أكر تنظيماً لمساعدة المهاجرين في المستقبل، ونعتقد أن إطارنا، الذي دخل حيز النفاذ بالفعل، سوف يحقق ذلك.

أخيراً، هناك مجال اتساق السياسات وتنمية القدرات، وهو أحد أسباب وجودنا هنا خلال هذين اليومين. وأنا أعرب عن التزامنا الكامل في المنظمة الدولية للهجرة لكل من يرغبون في العمل معا من أجل مزيد من التعاون في مجال الهجرة.

وأود أن أعرض فكرة أخيرة. فالهجرة أمر لا مفر منه. وبالنظر إلى التوجهات الديموغرافية، نعرف أن الكثير من المجتمعات المتقدمة ستحتاج إلى عشرات الملايين من العمال الذين لن يتوفروا لديها ببساطة. ومعظمهم سوف يأتي من نصف الكرة الجنوبي، وما لم يتم تثقيف وإعلام شعوبنا بشأن ذلك، فقد لا يجد العمال المهاجرون الترحيب بكونهم مطلوبين للإسهام بطاقاتهم. والهجرة ضرورية أيضاً لازدهار اقتصاداتنا ومجتمعاتنا، وهي مستصوبة إذا ما توفرت لدينا السياسات السليمة.

وبالنيابة عن المجموعة العالمية المعنية بالهجرة، أود الآن أن أتلو بيانها الذي جرى التفاوض بشأنه على مدى عدة أشهر. وهو يمثل آراء ١٥ من وكالات الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة. وهي المجموعة التي أتولى رئاستها حالياً.

أنشئت المجموعة العالمية المعنية بالهجرة قبل الحوار الرفيع المستوى الأول في عام ٢٠٠٦، خلفاً لمجموعة جنيف للهجرة. واليوم، تمثل هذه المجموعة الآلية الرئيسية المشتركة للتنسيق بين الوكالات فيما يتعلق بالهجرة، وتضم ١٥ من كيانات منظومة الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة. وهدفها النهوض بكل الصكوك والمعايير الدولية والإقليمية ذات الصلة المتعلقة بالهجرة. والمجموعة العالمية للهجرة، إذ تجمع رؤساء تلك الوكالات، فإنها تسعى كذلك للتشجيع على اعتماد نُهُج أكثر اتساقاً وشمولاً وتنسيقاً بغية تعظيم الفوائد والتصدي لتحديات الهجرة.

وهذه هي المرة الثانية خلال عام ٢٠١٣ التي نناقش فيها موضوع الهجرة الدولية والتنمية في حدث رفيع المستوى في الجمعية العامة. ونرى من الضروري أن يكون المهاجرون – الطرف الرئيسي في المناقشة بشأن الهجرة والتنمية – في صلب اهتماماتنا. فالمهاجرون ليسوا سلعاً أو عوامل إنتاج. بل هم أمهات وآباء يسعون إلى حياة أفضل لأسرهم. وهم شباب يستخدمون مهاراتهم لتحقيق أحلامهم وطموحاتهم. وهم أشخاص يحاولون الإفلات من التمييز وشراك الفقر والتزاع. وهم جيران أو أقارب أو أصدقاء أو أرباب أعمال أو زملاء لكل وجميع من في هذه القاعة. والكثير منا أيضاً من المهاجرين أو أبناء مهاجرين. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، تدعو المجموعة العالمية المعنية بالهجرة إلى اعتماد نهج محوره الإنسان وأساسه حقوق الإنسان فيما يتعلق بالهجرة والتنمية.

ورسالتنا الرئيسية لهذا الحوار الرفيع المستوى وما بعده هي أن الهجرة بلا شك عامل تمكين للتنمية الشاملة والمستدامة للأفراد والمجتمعات على السواء. وإدارة الهجرة الدولية القائمة على أساس الحقوق والحماية ومراعاة حقوق الإنسان والعمال للمهاجرين كافة بغض النظر عن وضعهم، ستجعل الهجرة تجربة آمنة ومنتجة تثري المهاجرين وأسرهم. نحن بحاجة إلى سياسات وقوانين للهجرة تعالج عملية الهجرة برمتها وتكون متسقة مع مجالات السياسات الأخرى. نحتاج إلى تعاون شامل وشفاف وخاضع للمساءلة ثنائياً وإقليمياً وعالمياً. عندها فقط، يمكننا الاستفادة من المنافع الكبيرة التي توفرها الهجرة للبلدان التي يأتي منها المهاجرون ويسافرون من خلالها ويعيشون ويعملون فيها.

وتجارب المهاجرين من الرجال والنساء والشباب والمسنين متنوعة. فمن أين يأتي المهاجر ويتنقل، والوضع القانوني للمهاجر وقطاع العمل وظروف العمل والصحة، بما في ذلك احتمال الإعاقة، والهوية الثقافية والعرقية – كل هذه عوامل

تؤثر على التجربة الفردية للمهاجر. ونتيجة لذلك، ما من قصة بسيطة واحدة عن الهجرة تنطبق على الجميع. ونحن بحاجة للتعرف على السير الذاتية والقدرات والاحتياجات ومكامن الضعف المتنوعة لكل أولئك الذين نسميهم جماعياً بالمهاجرين.

مع ذلك، وفي الوقت نفسه، يمكننا أن نحدد المبادئ العالمية وأفضل الممارسات وأولويات السياسات ذات الصلة في تعاملنا مع مسألة الهجرة. وكل المهاجرين، أيا كان وضعهم القانوني، مستحقون للحماية والاحترام وتحقيق حقوق الإنسان والعمال الأصيلة لهم، كما نص على ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ”كل البشر يولدون أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق“.

والحوار الرفيع المستوى لعام ٢٠١٣ فرصة فريدة للدول والمجتمع الدولي برمته لترسيخ النقاش حول الهجرة الدولية والتنمية في ثلاثة مبادئ أساسية هي حقوق الإنسان والمساواة والاستدامة، والتي تقع في صميم خطة الأمم المتحدة للتنمية ما بعد عام ٢٠١٥. ونحن، معاً، يمكننا أن نضع الأساس لتحسين إدارة الهجرة المبنية على الحقوق، والتي تعزز نتائج التنمية البشرية للهجرة الدولية بالنسبة للمهاجرين والدول.

دعونا نتقدم سريعاً بضع سنوات إلى الأمام. ولنتخيل أنفسنا في هذه القاعة مرة أخرى، وليكن لحضور الحوار الرفيع المستوى التالي. ما الذي كنا نأمل في تحقيقه؟ وأي عالم ذلك الذي نريده للمهاجر في المستقبل؟

أولاً، بعد سنوات قلائل من الآن، نريد أن نعمل في عالم نرى فيه كل الدول ملتزمة، بحكم القانون والممارسة، بحقوق الإنسان والعمال للمهاجرين وأسرهم، مع التركيز على المجموعات الأضعف. وكمؤشر على التغيير، ستعزز الحكومات الوصول إلى قنوات الهجرة المنتظمة لتلبية الاحتياجات الفعلية لسوق العمل ولم شمل الأسر. وسيقبع عدد أقل من المهاجرين في مرافق احتجاز المهاجرين، وليس بينهم أطفال أو مراهقين. سيكون هناك انخفاض كبير في الاتجار بالبشر واستغلال المهاجرين، وتزداد ملاحقة المرتكبين. سيكون هناك انخفاض حاد في جرائم الكراهية والعنف ضد المهاجرين، وفي الإيذاء وإساءة المعاملة في أماكن العمل أو ضد المهاجرين أثناء العبور.

ونود أن نرى مزيداً من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لديها ولايات وإدارات مكرسة للمهاجرين. وفي نفس الوقت، نريد أن نرى المزيد من هيئات التنسيق المشتركة بين الوزارات والقطاعات للتعامل مع الهجرة في نهج تشارك فيه الحكومة بكاملها. ستكون هناك آليات فعالة لتلبية الاحتياجات الإنسانية للمهاجرين، وخاصة المهاجرين في أزمة. وكل المهاجرين، وأسرهم، بغض النظر عن وضعهم، سيمكنهم الوصول إلى الرعاية الصحية، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية، والحقوق الإنجابية، والتعليم والسكن اللائق والضمان الاجتماعي والحماية، وغيرها من الخدمات الأساسية الأخرى.

إن تمكين النساء المهاجرات، بمن فيهن العاملات في المنازل، يؤدي إلى تمتعهن الكامل بحقوقهن. وستكون للمهاجرين قدرتهم التنظيمية على التعبير عن حقوقهم والمطالبة بها، وستواصل النقابات فتح الأبواب أمام العمال المهاجرين والدعوة إلى التمسك بمعايير العمل. وسيكون للمهاجرين عمل منتج ولائق، وسيعتمد أرباب العمل ووكالات التوظيف الخاصة ممارسات عادلة للتوظيف، واحترام قوانين العمل. ولعل الأكثر أهمية في هذا المجال أنه سوف يتم الاعتراف بالمهاجرين من النساء، والرجال، والبنات، والبنين، وسوف يكونون موضع تقدير لما يتمتعون به من قيمة فريدة وأصيلة كبشر لهم كرامتهم واسهاماتهم.

ثانيا، نأمل أن يكون لدينا نص مرجعي جديد للتنمية العالمية، يبني على الأهداف الإنمائية للألفية ويعززها. ونأمل من ذلك النص أن يصحح الخلل الناجم عن صمت الأهداف الإنمائية للألفية حيال مسائل الهجرة. وسوف يبيّن أن الهجرة

ليست حصرا مسألة بين الجنوب والشمال، إنما تسهم في تحقيق التنمية العادلة والشاملة والمستدامة في جميع البلدان والمناطق.

بعد سنوات قليلة من الآن، يحدونا الأمل أن ننفذ شراكة جديدة من أجل الهجرة كجزء من شراكة عالمية متجددة للتنمية. ويمكن قياس هذه الشراكة من حيث عدد خطط التنمية، وسوق العمل، وسياسات العمالة، ومخططات الحماية الاجتماعية، وسياسات التعليم والصحة، فضلا عن السياسات المتعلقة بالاستثمار والتجارة، وسياسات الإدماج المالي التي تشمل بصورة منتظمة المهاجرين، وخاصة الأشد فقرا والأكثر ضعفا، من خلال العمليات التشاركية والعمليات الخاضعة للمساءلة. ويمكن للتدابير الأخرى المعنية بقياس التقدم أن تشمل انخفاض التكاليف الأولية للتوظيف، وانخفاض تكاليف التحويلات المالية، والمزيد من تأشيرات الدخول المتعدد، والجنسيات المزدوجة، وآليات إضافية لإدراك المؤهلات الأجنبية – كل ذلك سوف يساعد في كفالة أن تواكب العولمة الشخصية العولمة التجارية.

ويحدونا الأمل أن تكون أمور الحوار والتعاون والشراكة في مجال الهجرة الدولية قد توسعت وازدهرت في هذه الأثناء، وأصبحت أكثر شمولا وخضوعا للمساءلة. ونود أن نرى المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية وهو يواصل النهوض بالتفاهم وتوافق الآراء بشأن الهجرة والتنمية. ويمكن للمنتدى أن يستخدم أيضا موقعه لتعزيز جميع الصكوك والقواعد الدولية ذات الصلة بالهجرة. ونشجع العمليات التشاورية الإقليمية المتعلقة بالهجرة على مواصلة توسيع جداول أعمالها ودائرة المشاركين فيها.

والمجموعة العالمية المعنية بالهجرة على استعداد للاستمرار في دعم المنتدى واستكشاف أوجه التآزر، بغية تحقيق التعاون بينهما في المستقبل. ونود أن نرى عددا أكبر من مخططات التنقّل والاتفاقات الموقّعة والمنفّذة بشأن هجرة اليد العاملة على الصعيد الاقليمي للوفاء بحقوق الإنسان والعمال من المهاجرين وأفراد أسرهم. وقبل كل شيء، نود أن نرى آليات على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية تعزز إسهامات المهاجرين والمجتمع المدني بشكل أعم ومشاركاتهم.

هذه مجرد بضعة تدابير لإحراز التقدم نعرضها على الجمعية العامة للنظر فيها بينما تناقش مستقبل الهجرة. وتوفر المجموعة دعمها للدول وغيرها من الجهات الفاعلة والكيانات تحقيقا لهذا المسعى. ولقد عرضنا توصياتنا بمزيد من التفصيل في ورقة موقف بشأن الحوار، وهي متاحة على الموقع الإلكتروني للمجموعة. كما أغتنم هذه الفرصة لأشكر الذين شاركوا في الحدث الجانبي الذي قمنا به في وقت سابق من هذا اليوم. ولقد تشرفنا بانضمام الأمين العام بان كي – مون إلينا في نقاش حول أولويات المجموعة العالمية المعنية بالهجرة والاتجاه الذي ستسلكه في المستقبل.

وفي الختام، أودأن أكرر دعوتنا لأن تركز إدارة الهجرة في المستقبل على المهاجرين، ولأن تعترف بحقوق الإنسان والتنمية بوصفهما جانبين لعملة واحدة. ويحدونا الأمل أن يُختتم هذا الحوار الثاني الرفيع المستوى باعتماد خطة عمل بشأن حماية حقوق جميع المهاجرين، ودور الهجرة في التنمية، والحد من تكاليف الهجرة، والتعاون في شؤون المهاجرين على جميع المستويات. ونحن في المجموعة العالمية المعنية بالهجرة نلتزم التزاما قويا بهذا المسعى، ونقدم دعمنا الكامل للجميع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): وفقا للقرار ٥٦/٩٠ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن المنظمة الدولية لقانون التنمية.

السيدة أريناس (المنظمة الدولية لقانون التنمية) (تكلمت بالإنكليزية): تعرب المنظمة الدولية لقانون التنمية – وهي المنظمة الحكومية الدولية الوحيدة المكرسة حصرا لتعزيز سيادة القانون – عن تقديرها لهذا الحوار الهام.

لقد أدّى المهاجرون دورا أساسيا في التنمية العالمية وهم يواصلون تأديته. والاسهام الذي يقدمونه للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلدان المقصد والعبور والمنشأ لا يمكن إنكاره، على الرغم من عدم الاعتراف به على الدوام اعترافا كاملا. أمّا الفوائد المحتملة للهجرة فيقوضها في كثير من الأحيان التمييز، وعدم المساواة في المعاملة، وانتهاكات حقوق الإنسان ضد المهاجرين.

وتود المنظمة الدولية لقانون التنمية أن تعرب عن عميق تعاطفها مع أُسر الذين لقوا مصرعهم أمس في البحر الأبيض المتوسط. وفقدان الأرواح في البحر قبالة لامبيدوسا يؤكد عولمة البؤس الإنساني على نحو مأساوي. فبالنسبة إلى الملايين في جميع أنحاء العالم، توفر الهجرة الأمل الوحيد للهروب من الفقر والعنف المدقعين. لكن المهاجرين – وبخاصة النساء والأطفال – هم بعض الناس الأشد ضعفا في العالم، إذ يكونون عرضة للاستغلال وإساءة المعاملة والحوادث القاتلة. ومأساة لامبيدوسا تزيد من ضرورة تعزيز ثقافة عالمية قوامها العدالة والتنمية.

وتدعم المنظمة الدولية لقانون التنمية الالتزام الوارد في الإعلان (القرار ٤/٦٨) بالعمل من أجل وضع خطة فعالة وشاملة حول الهجرة الدولية تتضمن التنمية وتحترم حقوق الإنسان، وهي تؤمن إيمانا راسخا بأن سيادة القانون يجب أن تكون في جوهرها. وحقوق الإنسان حقوق عالمية ومتأصلة، بصرف النظر عن الوضع المتعلق بالهجرة. ويمكن أن يؤدي احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون إلى نتائج انمائية أفضل وأكثر استدامة للجميع، بمن فيهم المهاجرون.

في العام الماضي، اتخذت الجمعية العامة القرار ١/٦٧، وهو قرار هام يقضي بالاعتراف بأن ”سيادة القانون والتنمية أمران مترابطان بشكل وثيق يعزز كل منهما الآخر“. وفي ما يتعلق بالهجرة، من المهم تذكّر اثنين من الجوانب الحاسمة لسيادة القانون: المساواة أمام القانون والعدالة في تطبيق القانون. ويجب ترجمة المساواة وعدم التمييز إلى قوانين وسياسات وأنظمة جيدة تعمل على تعزيز سيادة القانون وحماية حقوق المهاجرين. والمؤسف أن المهاجرين يجري التمييز ضدهم وتجريمهم في كثير من الحالات.

ولكن القوانين والأنظمة الجيدة ليست كافية. فالمهاجرون من الفئات الضعيفة على وجه الخصوص غالبا ما يتحملون العبء الأكبر من سوء المعاملة والتهميش. والنساء والفتيات، المجموعة التي تشكل نصف عدد المهاجرين حول العالم، هن عرضة للتمييز والعنف والاستغلال. وتحسين وصول المهاجرين إلى العدالة هو المجال الذي يمكن فيه إثبات منفعة سيادة القانون بوضوح. والخطوات العملية التي يجب اتخاذها لإزالة العوائق من أمام أولئك المعرضين للخطر هي خطوات ذات أهمية حاسمة لكفالة الوصول إلى العدالة. وإن وضع مسارات واضحة في حالة النساء المهاجرات لتوفير الرعاية والحماية لهن بإشراك المجتمعات المحلية وتوفير المعلومات، والمشورة، والمساعدة القانونية، والاستضافة، في حال الخطر، أمر يسمح لهن بالاعتماد على الحماية، والوصول إلى العدالة في بلدان غير بلدانهن.

علاوة على ذلك، إن أطر سيادة القانون الجيدة التي تستند إلى مبادئ حقوق الإنسان المتعلقة بالمشاركة، والمساءلة، وعدم التمييز، والمساواة، والتمكين بوسعها أن تكون عوامل قوية لمساعدة المهاجرين، مثلا من خلال استخدام تقنيات التمكين القانوني والتعليم القانوني والتوعية القانونية.

وترحب المنظمة الدولية لقانون التنمية بالاعتراف المحدد في الإعلان بالحاجة إلى منع الاتجار بالأشخاص ومكافحته. وقد أثبتت تجربتنا أن من الأهمية بمكان مواءمة التشريعات المحلية المتعلقة بالاتجار بالبشر مع المعايير الدولية، وبالقدر نفسه من الأهمية بناء القدرة الإقليمية لقطاعات إنفاذ القانون والعدالة الجنائية المعنية بمحاكمة قضايا الاتجار بالبشر، وزيادة إمكانية وصول الضحايا والفئات المعرضة للخطر إلى العدالة.

وبوسع سيادة القانون وحقوق الإنسان أن تحسّنا حياة الضعفاء المهاجرين، لا سيما النساء. ومن خلال تمكين هذه الفئات وزيادة وصولها إلى العدالة، تعتقد المنظمة الدولية لقانون التنمية أنه يمكن تحقيق نتائج إنمائية أفضل وأكثر شمولا واستدامة.

وفيما يقترب اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، تلتزم المنظمة الدولية لقانون التنمية بتأدية دورها، دعما للمجتمع الدولي في صياغة خطة تتوافق مع سيادة القانون وحقوق الإنسان والعدالة، لتحقيق تنمية منصفة وشاملة ومستدامة للجميع، بما يشمل المهاجرين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): وفقا للقرار ٤٧٧ (د-٥) المؤرخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠، أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن جامعة الدول العربية.

السيدة الفرجاني (جامعة الدول العربية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالانضمام إلى الآخرين في الإعراب عن تعازينا العميقة لأسَر أولئك الذين ماتوا بشكل مأساوي أمس على شواطئ لامبيدوسا.

ويشرّفني اليوم أن أمثّل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في هذا الحوار، وهو الحدث الهام المتعلق بالهجرة. وقد ركّزت جميع البلدان والمنظمات المعنية على هذا الحدث حصريا أثناء مرحلته التحضيرية.

وفي ضوء الأهمية التي تعلقها جامعة الدول العربية على التنسيق واستخدامها نهجا عربيا موحّدا للمناقشات الدولية والمتعددة الأطراف بشأن موضوعَي الهجرة والتنمية، فإنها – بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والمنظمة الدولية للهجرة – عقدت اجتماعا تشاوريا إقليميا للدول العربية، بشأن الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية، في مقرّ جامعة الدول العربية في القاهرة في اليومين الرابع والخامس من حزيران/يونيه ٢٠١٣. وقد حضر الاجتماع مسؤولون من ١٥ بلدا في المنطقة العربية، وممثلو السلطات المسؤولة عن الهجرة وشؤون المغتربين والعمالة، وممثلو الجاليات المقيمة في الخارج والمنظمات الإقليمية والدولية ومنظمات المجتمع المدني، فضلا عن الخبراء.

وقد ركّز الإعلان الختامي للاجتماع بشكل رئيسي على الهجرة الدولية في المنطقة العربية والتحديات الكبرى التي تواجهها. وهناك نسخة مفصّلة منه متاحة على المواقع الشبكية لجامعة الدول العربية، المنظمة الدولية للهجرة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. وتتوافر في القاعة نُسَخ مطبوعة. وقد تضمّن الإعلان مناقشات بشأن كيفية حماية حقوق الإنسان وتحسين ظروف العمال المهاجرين وأهمية التنسيق على المستويين الإقليمي والدولي لتقديم المساعدة للاجئين والأشخاص المشرّدين، ولا سيّما في ضوء أعدادهم المتزايدة بسبب الحالة الراهنة في بعض البلدان العربية في المنطقة.

لقد أكّد الإعلان على عدة نقاط أخرى: أهمية تعزيز دور جاليات المهاجرين في تخطيط التنمية وممارستها عبْر نقل المهارات، وتطوير شراكات وشبكات تواصل بينها وبين نظرائها في المنطقة العربية، والاستخدام الأمثل لوسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة وصولا إلى معلومات أفضل فيما يتعلق بفرص العمل والاستثمار في المنطقة.

كما أكّد الإعلان الدعم لأهداف التنمية عبْر تنقُّل العمالة الإقليمية والدولية. ويمكن تحقيق هذا التنقل بدمج الهجرة في استراتيجيات التنمية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ودعا الإعلان إلى استراتيجيات لتخفيف الفقر، وتوفير التعليم الشامل، واعتماد تدابير لقطاع الخدمات العامة والعدالة الاجتماعية، فضلا عن إدراج الهجرة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وشدّد على أهمية الشراكة والتعاون في مجال الهجرة الدولية على المستويين الإقليمي والدولي.

ورحب المشاركون بعقد الحوار الثاني الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية. وأكدوا أهمية مشاركة البلدان العربية في الحوار ومجرياته بهدف التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تعزيز مساهمة الهجرة في التنمية، وتخفيف تأثيرها السلبي على بلدان المنشأ والمقصد وعلى المهاجرين أنفسهم. كما أكدوا ضرورة مراعاة الخصوصيات الإقليمية لكل منطقة جغرافية، بما في ذلك التحديات المتعلقة بالهجرة، وإدراج اللغة العربية، بصفتها لغة رسمية، في المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية.

وأشاد الإعلان بتشكيل فريق عامل معني بالهجرة الدولية في المنطقة العربية من جانب الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والمنظمة الدولية للهجرة، برئاستها المشترَكة وعضوية المنظمات المعنية. وأهدافه متعددة. وهي تشمل تعزيز الآليات التنسيقية، وتبادل المعلومات المتعلقة بالهجرة، وإعداد برامج ومشاريع وأنشطة وأفكار متعلقة بالهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية، فضلا عن متابعة نتائج الحوار رفيع المستوى الثاني.

وأكد المشاركون أهمية إرساء عملية تشاورية إقليمية بشأن الهجرة في المنطقة العربية في إطار جامعة الدول العربية، التي تتخذ حاليا الخطوات الضرورية لإنجاز ذلك.

وهناك حاجة ماسّة إلى ربط الهجرة بالتنمية في المنطقة العربية، وتحديد الدور المحتمَل للجاليات المغتربة ومهارات المهاجرين في تخطيط التنمية وتنفيذها. وإننا واثقون بأنّ ذلك الربط سيساعد في النهوض بالتنمية والتصدي للتحديات التي تواجه منطقتنا حاليا. وإنني آمل أن يحقِّق هذا الحوار أهدافه وأن يكون لمصلحة جميع المشاركين، سواء كانوا يمثلون بلدانا مرسِلة أو مستقبِلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): وفقا للقرار ٣١/٥٧ المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/٢٠٠٢، أعطي الكلمة الآن للسيد بيتر فيدرمان، المدير العام للمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة.

السيد بيتر فيدرمان (المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة) (تكلم بالإنكليزية): إننا نعمل جنبا إلى جنب مع بلدان المنشأ والعبور والمقصد في إطار ولاية منظمتي. لذا، أود أولا وقبل كل شيء الإعراب عن شواغلي العميقة حيال الأحداث في لامبيدوسا صباح أمس. إذ أعتقد أنه كان أسوأ يوم على عتبة أوروبا.

حين اجتمعنا آخر مرة من أجل الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية، كان كثيرون منّا قلقين إزاء حالة الإطار العالمي للهجرة. فقد كانت الهجرة والتنمية لا تزالان تُعتبَران منفصلتَين، ومجرَّد مكوِّنين تربطهما علاقة غامضة في المسرح العالمي. وبالنسبة للبعض، كانت مسألة الهجرة مرتبطة بشكل رئيسي باعتبارات أمنية ومنفصلة عن خطة التنمية. وفهمنا لطبيعة الهجرة الدولية والعلاقات المتبادلة بين الهجرة والتنمية كان محدودا، وكانت استجابات السياسات العامة غير ملائمة.

ونتيجة لمداولاتنا، ساعدَنا استمرار المناقشات في المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية على ردم الفجوة بين الهجرة بصفتها شاغلا محليا صِرفا والهجرة بصفتها ممكِّنا للتنمية العالمية. والآن نجد أنفسنا عند مفترق طرق هامّ. ويجري وضع تفاصيل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وينبغي لنا أن ندرج الهجرة في هذا الإطار لكي نضمن أننا نستفيد من إمكاناتها الإنمائية. وهذا يعتمد على كون الهجرة مأمونة وإنسانية ومُدارة بشكل منظَّم. ولبلوغ ذلك، يتعيّن علينا أن نعيد النظر في بعض أسس إدارة الهجرة.

أولا وقبل كل شيء، إنّ هجرة أفضل تستلزم تيسير تنقل الناس، بحيث يمكن الاستفادة من كامل إمكاناتهم لصالح التنمية البشرية والاجتماعية. وهذا يستدعي الحد من الإجراءات البيروقراطية حول الهجرة وتوفير ضمانات ضد سوء المعاملة والاستغلال. وما يقدِّمه تنقُّل الناس أكبر كثيرا من المكاسب المالية والاقتصادية. إنه يتعلق بنقل المهارات،

وهو مرتبط بالحركة العالمية التي تجلب التنوع الاجتماعي والثقافي إلى أماكن عيشنا.

ثانيا، في عالم متحرك، تحتاج أُطر تكاملنا إلى ضمان المشاركة والشمولية. فالمجتمعات التي تمكِّن المهاجرين من الازدهار والتفوق ستكون الأكثر نجاحا.

ثالثاً، سيتعين إدارة الحدود بحيث تسهل حركة الأشخاص والبضائع في نفس الوقت. والإدارة الأوسع نطاقاً ستكون ضرورية للمساعدة في الحد من الأخطار المرتبطة بتزايد الانتقال. وسنحتاج إلى ملاحقة أولئك الذين يستغلون مساعينا لتحقيق تدفقات أفضل للهجرة.

وإذ نضع ذلك في الاعتبار، نلاحظ أن ثمة اقتناعاً متزايداً بالحاجة إلى حوار يشمل كل أصحاب المصلحة لتحقيق هجرة أفضل. وعلينا أن نشرك المغتربين ومنظمات المجتمع المدني ونقابات العمال وقطاع الأعمال وروابط أرباب العمل ووكالات التوظيف والجامعات، على سبيل المثال لا الحصر. وكمنظمة للهجرة، سنواصل إيلاء اهتمام خاص بإدراج التنمية في مناقشاتنا بشأن الهجرة، وسنستمر في إجراء البحوث لتوجيه تلك المحادثات وصنع السياسات القائمة على الأدلة. وكما نعرف بالفعل، فإن توفر بيانات أفضل وتحليل أفضل يساعد على وضع سياسات أفضل. ونحن في المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة سنواصل وضع خبرتنا في خدمة المجتمع الدولي وسنعمل من أجل ما نؤمن به: أن الهجرة تتعلق بالبشر أولاً وأخيراً.

ويحتفل المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة هذا العام بالذكرى السنوية العشرين لإنشائه. عندما تأسست المنظمة، كان عالم الهجرة يبدو مختلفاً عما هو عليه الآن. وبعد ٢٠ عاماً من الآن، آمل أن نستطيع النظر إلى الوراء، وأن ندرك أننا استخدمنا هذا الزخم للمضي قدماً. وأنا على يقين أننا حين نلتقي في المرة القادمة، سنرى تغييراً جوهرياً في حوكمة الهجرة.

وأود أن أختتم بياني بتهنئة الجمعية العامة ومنظمي هذا الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، وأدعو الجميع إلى الحفاظ على الزخم. ومن خلال عملنا، وما هو أكثر أهمية، من خلال جهودنا المتضافرة لإعطاء الهجرة وجهاً إنسانياً، يجب علينا ألا نفوت هذه الفرصة. الهجرة هي التنمية، وهي أكبر من أن تفشل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): وفقاً للقرار ١٢٤/٦٤ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط.

السيد شتزر (الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط) (تكلم بالإنكليزية): البرلمانيون لهم دور رئيسي يؤدونه، لأن أي نهج دولي فعال يحتاج إلى أن تدعمه سياسات قوية على الصعيدين الوطني والإقليمي. والبرلمانيون لا يشرعون فحسب؛ بل إنهم يربطون بين الدوائر والإدارات.

وعلى مدار السنين، تناولت الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط مسألة تحركات السكان من عدة زوايا: الهجرة الاقتصادية، والهجرة القسرية، وأوضاع اللاجئين، وفي العام الماضي، أثر الربيع العربي على الهجرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وفي إطار عملية التحول الديمقراطي خلال الربيع العربي، كافحت شعوب تونس ومصر وليبيا من أجل حريتها، ونتيجة لذلك، تغير الأفق السياسي في المنطقة بشكل جذري. وأدت عمليات التحول الديمقراطي تلك مع الأزمة المستمرة في سوريا إلى موجة ضخمة من الهجرة في منطقتنا. وفي هذا السياق المتطور، من الواضح أن تأمين الاستقرار الإقليمي – حيث يمكن للجميع أن يتمتعوا بحقوقهم السياسية وحرية العقيدة والعدالة الاجتماعية والكرامة وحرية الحركة والوصول إلى أسواق العمل، وتوفر الموارد الأساسية بأسعار ميسورة – كل ذلك يمثل شرطاً أساسياً للسلام والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية المستدامة في منطقتنا.

وفي إطار الجمعية البرلمانية، نتعاون لإنشاء مرصد متوسطي للهجرة، يقام في اليونان، من أجل رصد وتيسير الدروس المستفادة من التدفقات المهاجرة في المنطقة على نحو أفضل. وفي الأعوام الأخيرة، شهدت تلك التدفقات تغييرات شملت تغيراً في الاتجاه بسبب الأزمة الاقتصادية في أوروبا، حيث اضطر الآلاف من الإسبان إلى مغادرة بلدهم بحثاً عن فرص عمل، مثلاً. وتاريخ منطقة البحر الأبيض المتوسط مبني على المرويات عن حركة البشر. وقد تركت مسيرتهم بصماتها على ثقافة بلدان التبني ونمط الحياة فيها. وفي عمل جمعيتنا، نولي أولوية عليا للمسائل المتعلقة بالهجرة.

وخلال العقود المقبلة، سوف تتقلص الأيدي العاملة الأوروبية الأصلية بسبب انخفاض النمو السكاني والشيخوخة. وفي المقابل، تتزايد تحركات الهجرة. والأعداد المتزايدة من المهاجرين تجعل من الصعب على البلدان المستقبلة أن تلبي الاحتياجات المتولدة عن تلك التحركات بشكل كاف. ومن المهم بالنسبة لنا على المستوى التشريعي أن ينظر في سبل تكفل تلبية تلك التحركات لمصالح المهاجرين، في إطار المعايير الاقتصادية والثقافية التي يمكن أن تقدمها بلدان التبني. والمأساة التي وقعت مؤخراً في المياه الإقليمية الإيطالية إنما تؤكد على الحاجة الملحة لهذه الجهود.

والهجرة موضوع متعدد الأوجه، وجمعيتنا قد حللته أيضاً من منظور تعليمي. وأشير هنا إلى برامج التدريب المهني وتبادل الطلاب، وهما الأداتان المعتاد استخدامهما لزيادة تبادل المعارف في المنطقة ومنع نزوح الأدمغة. وفي هذا الصدد، يسرني أن أعلن أن الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المنوسط تعمل بالتعاون مع الحكومة الفرنسية وجامعة السوربون في باريس على إنشاء جامعة صيفية لطلاب البحر الأبيض المتوسط، تستضيف ٥٠ طالباً كل عام في فيلفرانش سور مير. وسيركز المشروع في كل عام على موضوع مختلف، وذلك بالتعاون مع أساتذة وخبراء من سائر أنحاء المنطقة الأوروبية – المتوسطية.

ختاماً، أود أن أؤكد وأكرر التزام الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط بالإسهام في جهود المجتمع الدولي – لا سيما مجموعة الـ ٢٠، وحوار مجموعة ٥+٥، والأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة وتحالف الحضارات – في معالجة ظاهرة الهجرة من خلال تدابير تشريعية مترابطة ومتناغمة من قبل أعضاء البرلمان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): وفقاً للقرار ٢٥٣ (د–٣) المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨، أعطي الكلمة للمراقب عن منظمة الدول الأمريكية.

السيدة مورينو دي تاغل (منظمة الدول الأمريكية) (تكلمت بالإسبانية): في البداية، أعرب عن خالص التعازي لأسر وأصدقاء الضحايا الذين لقوا حتفهم قبالة سواحل إيطاليا.

وأرحب بهذه الفرصة لمخاطبة هذا المحفل كرئيس للجنة المعنية بقضايا الهجرة في منظمة الدول الأمريكية. وموضوع الهجرة وثيق الصلة بموضوعنا بلا منازع، بالنظر إلى آثاره الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية والثقافية العميقة، بل وحتى آثاره السياسية. فمنطقة الأمريكتين ليست غريبة عن الواقع الكامن في عمليات التكامل والعولمة. وهو ما نمر به حالياً.

ويقدر البنك الدولي أن هناك ٣٠ مليون شخص – أي ٥,٢ في المائة من إجمالي تعدد السكان في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي – قد هاجروا من بلدانهم الأصل بحثاً عن فرص أفضل. ووفقاً لتقرير ٢٠١٢ بشأن الهجرة الدولية في الأمريكتين، فإن أكثر من ٨٠ في المائة من المهاجرين في الأمريكتين يأتون من بلدان أخرى في نفس نصف الكرة الأرضية، وتحديداً من بلد مجاور واحد. وبذلك، يمكننا القول إن الهجرة في نصف الكرة الأرضية هذا هي في معظمها شأن إقليمي.

وينبغي لنا أن نشير أيضاً إلى الإسهامات الهامة التي يقدمها المهاجرون في بلدان الأصل وبلدان المقصد. وطبقاً لبيانات البنك الدولي، ففي عام ٢٠١٢، بلغ تدفق الحوالات إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٧٢ بليون دولار تقريباً، غير أن هذا الرقم لا يعكس الإسهامات غير المادية للمهاجرين لدينا، كمهاراتهم ومعارفهم وإسهاماتهم الثقافية وهوياتهم وأفكارهم.

وتتابع منظمة الدول الأمريكية، بوصفها أعلى منتدى في نصف الكرة الغربي، تطور هذه الظاهرة التي لها تأثير عميق ودائم على مجتمعاتنا، عن طريق مكتبين: المكتب القانوني المعني بحقوق المهاجرين التابع للجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، واللجنة المعنية بمسائل الهجرة.

واللجنة، التي لم تنشأ سوى في عام ٢٠١٢، هي منتدى المنظمة الرئيسي الذي يتناول مسألة الهجرة مع التركيز المتكامل والمتوازن والتقني لدى النظر في المساهمات والتحديات التي تمثلها الهجرة لبلدان المنشأ، والعبور، والمقصد و/أو العودة. ومن بين أعمال اللجنة ومعاييرها وأنشطتها، أود أن أسلط الضوء على ما يلي. إنها تعزز الحوار، والتعاون وتبادل الخبرات، والمعلومات، والدروس المستفادة وأفضل الممارسات بين الدول الأعضاء في إطار من الاحترام لحقوق الإنسان للمهاجرين. وهي تحدد الخطوات التي يمكنها توطيد مساهمة المهاجرين عن طريق تعزيز صورتهم وإزالة أي رفض وتمييز وتعصب هم عرضة له في المجتمعات المضيفة نتيجة مفهوم خاطئ ناجم عن القوالب النمطية السلبية. وهي تستعرض، وتنفذ، وتوفر المتابعة لبرنامج بلداننا الأمريكية بغية تعزيز حقوق الإنسان للمهاجرين وحمايتها، بمن فيهم العمال المهاجرون وأفراد أسرهم. وتدرس اللجنة الصلة القائمة بين الهجرة والتنمية في الأمريكتين من خلال هذا الحوار الرفيع المستوى، وكجزء من عمل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وأود أيضا أن أسلط الضوء على تطوير نظام الإبلاغ المستمر عن الهجرة الدولية في الأمريكتين من جانب الأمانة العامة لمنظمة الدول الأمريكية، الذي يعرف أيضا باسم SICREMI. وما فتئ الهدف منذ عام ٢٠٠٩ يتمثل في إصدار معلومات دورية ومنهجية عن تدفقات المهاجرين والأطر والسياسات القانونية على مستوى نصف الكرة الغربي، مما يتيح للدول الأعضاء اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الهجرة. ولا شك في أن هذه هي نتيجة ملموسة للعمل الهام الذي تقوم به المنظمة في مجال الهجرة.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أن اللجنة المعنية بمسائل الهجرة تعتبر أنه من الاساسي تحليل الهجرة من زاوية متكاملة ومتوازنة بغية النظر، من ناحية، في أسباب الهجرة، وآثارها، وتحدياتها، وفرصها، ومن ناحية أخرى، اعتبار المهاجرين أناسا تكمن حقوقهم الإنسانية في جوهر أي سياسة أو خطة للهجرة. وبهذا المعني، نلاحظ الارتباط الذي لا ينفصم بين الهجرة والتنمية وحقوق الإنسان، وندرك أن احترام حقوق الإنسان ركيزة أساسية للتنمية، التي هي بدورها ضرورية لممارسة هذه الحقوق ممارسة فعلية والتمتع بالجوانب الإيجابية للهجرة الدولية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): وفقا للقرار ٢/٤٩ المؤرخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

السيد ماديوالي (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر) (تكلم بالإنكليزية): بوصفنا شبكة من الجمعيات الوطنية التي لها أكثر من ١٠٠ سنة خبرة في مساعدة المهاجرين الضعفاء، نشعر بالامتنان لإتاحة الفرصة لنا كي نساهم في الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية لعام ٢٠١٣. إننا نرحب بالإعلان المعني بالهجرة

الدولية والتنمية (القرار ٦٨/٤)، الذي يمثل إعادة تأكيد بالغة الاهمية على حقوق جميع المهاجرين، بصرف النظر عن وضعهم القانوني. علاوة على ذلك، نرحب بالإقرار بالحالة المحددة للمهاجرات والأطفال وبضعفهم، وبضرورة مكافحة كراهية الأجانب والتمييز ضد المهاجرين.

ويدعو الإعلان أيضا إلى اتخاذ مبادرات عملية ذات توجه نحو العمل، وتهدف إلى تحديد فجوات الحماية وسدها. وأودأن أذكر ثلاث نقاط في هذا الصدد، تستند إلى القرار ٣ الصادر عن المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، بعنوان ”الهجرة: كفالة الوصول، والكرامة، واحترام التنوع، والاندماج الاجتماعي“. ولقد انعقد المؤتمر في جنيف عام ٢٠١١. ووافقت على القرار جميع الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، و ١٨٧ جمعية وطنية.

أولا، المهاجرون في جميع مراحل رحلتهم غالبا ما يجدون أنفسهم في أوضاع تتصف بالضعف للغاية. وهذا ينطبق بصفة خاصة على الحدود، حيث يواجه المهاجرون في كثير من الأحيان مخاطر جسيمة إزاء كرامتهم وسلامتهم مع عدم إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية أو الحماية الدولية لفترات طويلة من الزمن. وأحد السبل لمواجهة ذلك يتمثل في كفالة الدول بأن تشمل الإجراءات الوطنية، لا سيما تلك التي قد تسفر عن ترحيل الأشخاص أو حظرهم، ضمانات كافية على الحدود لحماية كرامة جميع المهاجرين وسلامتهم.

ثانيا، ينبغي للدول أن تكفل قدرة المهاجرين في جميع مراحل رحلتهم على الوصول إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية، والمأوى، والغذاء، والكساء، والتعليم، ولمّ شمل الأسر. ونحن نشدد على أن هذه الخدمات ضرورية لحياة الإنسان، وينبغي عدم حرمان أي شخص منها، بغض النظر عن الوضع القانوني لهؤلاء الأشخاص.

ثالثا، إن الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والحكومات قد عملت معا، وسوف تواصل العمل معا لحماية المهاجرين والوفاء بحقوقهم. والقرار ٣ الصادر عن المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين يطلب إلى الدول أن تكفل وصول الجمعيات الوطنية بشكل فعال إلى المهاجرين من أجل توفير الخدمات ذات الصلة، ويشجع على تعزيز التعاون بين الجمعيات الوطنية والسلطات العامة لتحسين الوعي الثقافي والاندماج الاجتماعي، من خلال مشاركة المهاجرين للسكان المحليين.

وأودأن أبرز بعض الأمثلة الناجحة على هذا التعاون وهذه الشراكة. إن الصليب الأحمر الإيطالي جزء أساسي من مشروع اللجنة التنفيذية الدائمة، الذي يهدف إلى تحسين الاستقبال والمعايير والمساعدة في لامبيدوزا، موقع المأساة المروعة التي حدثت يوم أمس. ويعمل الصليب الأحمر في أيسلندا مع مديرية الهجرة لرصد أوضاع طالبي اللجوء في جميع مراحل عملية اللجوء. ويعمل الصليب الأحمر البريطاني مع وزارة الداخلية لتوفير الخدمات للمهاجرين الضعفاء في أكثر من ٤٠ محافظة في المملكة المتحدة. وفي النمسا وكرواتيا، تترأس الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر الحملات لمساعدة القاصرين غير المصحوبين بذويهم وتحسين الإدراك العام المتعلق بالمهاجرين.

وفي جميع أنحاء العالم النامي أيضا، بما في ذلك في أوزبكستان، وهندوراس، والفلبين، والسودان، تعمل الجمعيات الوطنية مع حكوماتها لمكافحة الاتجار بالبشر، وتحسين تجربة المهاجرين عن طريق تنبيه المجتمعات المحلية لمخاطر الهجرة، وتحسين معرفتها بعملية الهجرة، واستعادة الروابط الأسرية.

إن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وجمعياته الوطنية البالغ عددها ١٨٧ جمعية على أهبة الاستعداد للعمل مع الحكومات في المنظومة الدولية، بغية حماية حقوق المهاجرين في كل مكان والوفاء بها. ونحن نشكر الجمعية على إتاحة الفرصة لنا للمساهمة في هذه المناقشة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): وفقا للفقرة ١٣ من القرار ٢١٩/٦٧، أعطي الكلمة الآن لممثل مجلس النقابات العالمية والأمين العام للاتحاد الدولي لعمال البناء والنجارة.

السيد يوسون (مجلس النقابات العالمية والاتحاد الدولي لعمال البناء والنجارة) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، نشعر بالامتنان لأنه بالإمكان إسماع صوت النقابات في الجمعية العامة. وأعتقد أنه لم يفت الأوان على الاطلاق لإسماع أصواتنا.

لقد قُتل مائة وعشرون مهاجرا من غانا والصومال وإريتريا عندما اشتعلت النيران في قاربهم التعيس وانقلب بالقرب من شواطئ إيطاليا. وتوفي أربعة وأربعون من عمال البناء المهاجرين النيباليين مؤخرا في قطر، التي ستستضيف نهائيات كأس العالم في عام ٢٠٢٢. وقتل ١٣ من العمال المهاجرين في البحرين نتيجة حريق مأساوي سببه رداءة السكن والظروف غير الآمنة. تلك هي مجرد بضعة أرقام عن الوفيات التي تصيب العمال المهاجرين في جميع أنحاء العالم بعد مغادرة منازلهم وأسرهم للبحث عن عمل لائق، وعيش كريم، ومستقبل أفضل من دون استغلال. هذه هي الحقوق التي يستحقونها.

وفي المناقشة المتعلقة بالإدارة العالمية للهجرة، لا بد للنهج الذي يستند إلى حقوق الانسان ضمن الإطار المعياري الدولي القائم الذي ينظم الهجرة أن يشكل النتيجة الأساسية للحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية. وندعو الحكومات إلى التصديق على اتفاقيات الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية المتعلقة بالهجرة. كما ندعو الاتحاد الأوروبي إلى الالتزام بالحقوق الأساسية للمهاجرين وفقا لتلك الاتفاقيات. وهذا النهج يفرض علينا جميعا أن نعترف بأن العمال المهاجرين لهم حقوق يجب حمايتها وتعزيزها في جميع الحالات – حقوق ينبغي عدم إنكارها أو تعريضها للخطر.

وفي المناقشة المتعلقة بتنقل العمالة، ينبغي لنا التركيز على أصحاب مكاتب التوظيف عديمي الضمير، ووكالات التعاقد الخارجي والمتاجرين بالبشر، الذين يستغلّون رغبات المهاجرين ولا يعتبرونهم سوى سلع بدل كونهم بشرا. ويتعيّن على الحكومات الاضطلاع بالمسؤولية عن إيجاد آليات فعّالة وشفّافة من شأنها أن تنظِّم التوظيف لحماية حقوق العمال المهاجرين. ومن المؤسف أنّ بعض الحكومات أيضا قد اعتبرت المهاجرين بمثابة سلع بدل كونهم بشرا، مع أنّ حركة العمالة قد أُدرِجت في اتفاقات تجارية ثنائية وإقليمية عديدة.

إنّ نقابات العمال ستواصل في مناقشاتها تعزيز برنامج توفير العمل اللائق وضمان احترام حقوق العمال المهاجرين، بما يشمل حرية تكوين الجمعيات. ومع أننا نشارك في المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، فإنه يتعيّن على هذا المنتدى أن يعطي الأولوية للاتفاقات الثنائية التي يحظى فيها العمل اللائق وحقوق العمال المهاجرين بالصدارة. وإنني أؤكد أنه لا يمكن حماية هذه الحقوق بآليات غير مُلزمة وباتفاقات ثنائية، بدون المرجعية إلى الأطر المعيارية للأمم المتحدة، والشبكات غير الرسمية التي ليس لديها أنظمة رصد ولا مشاركة حقيقية للمجتمع المدني.

وإننا نتطلع إلى منظمة العمل الدولية لكي تضطلع بدور الريادة، ونعتبر آليتها الثلاثية وحوارها الاجتماعي بمثابة الآلية الأكثر شفافية وقابلية للمساءلة وتشاركية وموضوعية من أجل الحوار والتعاون بشأن الهجرة مستقبلا.

إنني أتكلم هنا بالنيابة عن ٢٠٠ مليون عضو في الحركة العالمية لنقابات العمّال. وأود أن أقدِّم رسالتنا المفتوحة إلى الجمعية للنظر فيها بعناية. وإلى ممثلي تلك الحركة، ومعها حركة المجتمع المدني، الذين يصغون إلينا اليوم – نودّ أن نوجِّه رسالتنا: إنّ نقابات العمال والمجتمع المدني جزء من الحل. وكلنا هنا ملتزمون بتطبيق المادة الأولى من الإعلان العالمي

لحقوق الإنسان التي تنص على ما يلي، ”يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق.“

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): وفقا للفقرة ١٣ من القرار ٢١٩/٦٧، أعطي الكلمة الآن للسيدة إيسابيل دي سولا، كبيرة مديري معارف المنتدى الاقتصادي العالمي.

السيدة دي سولا (المنتدى الاقتصادي العالمي) (تكلمت بالإسبانية): إنه لمن دواعي الشرف، لكنه تحدٍّ أيضا، أن أكون آخر المتكلمين في المناقشة في هذه الجلسة الرفيعة المستوى. وفي بلدي، السلفادور، يطيب لنا أن نتذكّر كلمات الإنجيل التي تقول إنّ الأخير سيكون الأول في الفردوس. وإنني آمل في هذا المساء أن تسهم أفكاري في الإلهام بتأمُّل أخير في التعاون على الأقل.

إنني أمثِّل المنتدى الاقتصادي العالمي، وهو منظمة غير حكومية مقرها في سويسرا. وقد طوَّرنا طوال خمس سنوات مشروعا لتعزيز التعاون مع القطاع الخاص في مجال الهجرة.

إنّ الكثيرين رأوا أثناء المناقشة أنّ تحسين الظروف للمهاجرين يستدعي التعاون بين جميع الأطراف المعنية. وخطة العمل التي قدَّمها المجتمع المدني، فضلا عن الاستنتاجات الحكومية، تشير إلى التصميم على توثيق التعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص. والآن، مع أننا نتمنى التعاون، فإنّ إحدى الجهات الفاعلة الرئيسية المعنية بالمهاجرين ما برحت غائبة بشكل ملحوظ – هي القطاع الخاص. وإننا نقدِّر مساهمة المهاجرين في رأس المال البشري، والابتكار وإيجاد فرص العمل، لكننا لا نرى ممثلي أصحاب العمل والبائعين والمقاولين بين الحضور, فإذا أردنا التعاون، علينا أن نفتح الباب ونسمح للقطاع الخاص أن يشارك في هذا الحوار، بصفته شريكا إضافيا في العملية.

ويعتقد المنتدى الاقتصادي العالمي اعتقادا راسخا أنّ التعاون هو أحد سبُل التصدي للتحديات العالمية. ونعتقد أنه في الحقيقة أفضل استراتيجية للمستقبل – فبدون الالتزام الثابت من جانب الشركات، والحكومات، والوكالات الدولية، والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني لن نتغلب على مظالم العصر الحديث ونصحح أخطاءه. ويبدو التعاون جيدا – بل يمكنه أن يكون أداة قوية باعتدال. لكننا نعلم أنه ليس سهلا. فالتعاون مع القطاعات الأخرى يستدعي إرادة التكلم والإصغاء أولا وقبل كل شيء. كما يستلزم تقديم التنازلات بغية تعزيز أوجه التكامل. وهو يتطلب مستوى عاليا من الثقة بين الأطراف بشكل أساسي.

ولدى الشركات الخاصة أهداف إنتاجية وغايات مبيعات محددة. ويمكن لهذه الأهداف أن تكون مكمِّلة لأهداف ضمان ظروف أفضل للمهاجرين، وشروط عمل لائق لهم، وبناء قدراتهم الإنمائية. ولكن كيف وأين ينبغي أن نبدأ؟ فالشركات توظِّف المهاجرين، وتدرِّبهم، وتدفع لهم الأجور وتبيعهم الخدمات والمنتجات الأساسية. وهي تتواصل معهم وتعرف أذواقهم المفضلة. ومن الممكن استغلال هذه المهارات في سياق الهدف الذي نتشاطره، وهو تحسين ظروف المهاجرين.

وأود أن أتشارك معكم بعض الأمثلة الملموسة على هذه الإمكانية.

أولا، إنّ شركة الاتصالات الفلبينية، شركة الهاتف الفلبينية للمكالمات الخارجية، استحدثت خدمة خاصة للمهاجرين خارج البلاد بالتحديد. ومن خلال هواتفها، يمكن لزبائنها أن يدفعوا حسابات أسرهم في وطنهم الفلبين، وأن يشتروا لها الغذاء والخدمات. ثانيا، إنّ شركة مانباور، بالشراكة مع حكومة فييت نام، تُعِدّ نظاما لمعرفة المهارات الجديدة التي اكتسبها في الخارج المهاجرون العائدون من أبناء فييت نام.

وهناك أمثلة أخرى عديدة، وبما أنه ليس لديّ الكثير من الوقت، سأكتفي بالأمثلة التي ذكرتها. وآمل لهذه الأمثلة التي

أعطيتها للجمعية أن توضح إمكانية تعاون القطاع الخاص وإدراك دوره بصفته عضوا أساسيا في هذه العملية.

وإننا نعلم أيضا أنّ المشاريع الخاصة تكون جزءا من المشكلة أحيانا؛ لذا، يتعيّن علينا الارتقاء بجهودنا لإدخال الشركات في الحوار. والنموذج الذي نقترحه هو أحد المشاريع الخاصة الملتزَمة. ومن خلال أهدافه المتمثلة بتوليد المبيعات، يمكنه أن يؤدي دورا استثنائيا في حياة المهاجرين. ويمكننا الاستفادة من مساهمته واستخدامها للمساهمة في حل مشاكل المهاجرين بإتاحة فرص التعاون للشركات وبفتح الأبواب لهذه العملية عموما.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): استمعنا إلى آخر متكلّم في مناقشة هذا البند.

قبل المضيّ للاستماع إلى موجزات مناقشات الموائد المستديرة الأربع، أود، بموافقة الجمعية، أن أعطي الكلمة للسيد بيتر سدرلند، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالهجرة والتنمية.

تقرر ذلك.

السيد سدرلند (تكلم بالإنكليزية): يسرّني جدا تقديم مساهمة قصيرة في ختام يومين شاقّين جدا، أُنجِز فيهما مقدار هائل من العمل.

وأود أن أستهل ملاحظاتي بتوجيه خالص الشكر إلى رئيس الجمعية العامة لتنظيمه هذا الحوار الرفيع المستوى خلال فترة بالغة الصعوبة. وقد فعل ذلك بكل كياسة، ونحن جميعاً ممتنون له على ما قدمه من مساعدة.

أنا واحد من هؤلاء – وهناك غيري من الحاضرين هنا – الذين شاركوا في الحوار الرفيع المستوى الأول. وكان ذلك الحوار، في عام ٢٠٠٦، قد تعرض لكثرة الاستقطاب بين مواقف مختلفة بشأن كل ما يتعلق بمسألة الهجرة والتنمية، وتباينت المواقف بشأن الالتزام بعملية متعددة الأطراف، واختلفت الآراء حول الأولويات التي كانت تنطبق على النقاش بشأن قضية من أكبر قضايا عصرنا، ألا وهي الهجرة وارتباطها بالتنمية. وأكبر ثناء يمكن أن يوجه للحوار الرفيع المستوى الأول يتصل بإنشائه المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية. فكان منتجه الوحيد ومصدراً للوئام والتقدم عوضاً عن أن يكون منتدى للشقاق.

إن التقريب بين الآراء الذي حدث وتجلى في الإعلان المعتمد في هذا الحوار الرفيع المستوى (القرار ٤/٦٨)، أمر أعتقد أنه يشهد على منهجية جديدة اعتمدها الدول الأعضاء في تناول هذه المسألة. وأود أن أتوجه بتحية خاصة في هذا الشأن إلى المكسيك، فقد أدت المكسيك دوراً أساسياً في إعداد الإعلان، وذلك أمر لم يكن هيناً بأي حال. فهو يشمل كل جوانب موضوع بالغ التعقد. و لم نتمكن من الاتفاق على إعلان في أول مرة يكون لدينا حوار رفيع المستوى – لا إعلان على الإطلاق. ولذلك، فإن الإعلان الذي بين أيدينا الآن يشهد على حقبة جديدة من التوافق النسبي. لا يمكن التوصل إلى توافق كامل في الآراء، والواقع أن ما من أحد يريد ذلك، لأن هناك مصالح مختلفة وقضايا متباينة.

والمجموعة الثانية التي أود أن أشكرها، لأنني أعتقد أنها ذات أهمية حاسمة في كل هذا الأمر، ناهيك عن سائر العضوية، فهو المجتمع المدني. فقد استشعر المجتمع المدني بين الحين والآخر أنه مستبعد من نقاش يتناول محور اهتماماته. وإنشاء منتدى للنقاش يتيح للدول أن تتكلم مع بعضها البعض جزء أساسي من المنتدى العالمي. وقد حقق ذلك نتائج إيجابية، ولكن، كان من الحيوي جداً أيضاً أن يجرى الحوار مع ممثلي المجتمع المدني الذي يعكس ويتفهم ويوضح الحقائق على أرض الواقع، ويدرك المصاعب الحقيقية على الأرض بخصوص قضية عصرنا الكبيرة هذه.

إذاً، أين نحن الآن؟ الآن، يجب أن نمضي إلى العمل. لقد حققنا قرابة ٢٥٠ نتيجة من المنتدى العالمي على مر السنين، ولست أريد بأي حال أن أقلل من أهمية هذه النتائج. ومع ذلك، لدينا أيضاً تحديات كبيرة لم نواجهها بعد. وخلال اليومين الأخيرين، ركزنا عملنا على المهاجرين في حالات الأزمات والحاجة إلى وضع مبادئ توجيهية أو قواعد من شأنها أن تؤثر على سلوك الدول – الدول التي تحدث فيها الأزمة، سواء أكانت تسونامي أو فيضانات أو حروب – فإن التزامها إزاء المهاجرين والمجتمعات المهاجرة، والتزامات بلدان الأصل بالتتبع ومعرفة أين يوجد أعضاء مجتمعاتها، والتزامات الدول المتجاورة من حيث إبقاء الحدود مفتوحة، والتزامات أرباب الأعمال. ونحن نتجه إلى وضع مبادئ توجيهية، نتوقع من الجميع تطبيقها.

وفيما يتعلق بكامل مسألة المهاجرين في حالات الأزمات هذه، أود أن أشكر الولايات المتحدة لموافقتها على الاضطلاع بدور ريادي، والفلبين والمكسيك لدورهما القيادي المسؤول الذي من شأنه أن يساعدنا في المستقبل.

ونحن ننظر أيضاً في مسألة أخرى، وأعتبرها مسألة كبرى. فإن لم تتضمن أهداف التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إشارة محددة إلى الهجرة كعنصر وقضية في سياق التنمية، أعتقد أنها ستكون بذلك قد فشلت في أن تعكس بطريقة مناسبة واحدة من أهم القضايا ذات الارتباط المباشر بالتنمية. أنا لا أتكلم هنا عن الحوالات فحسب. وربما كان الأمر كذلك. وجميعاً يعرف أنها تشكل جزءاً كبيراً من الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن التنمية في الخارج، وأن كل خفض بواقع ١ أو ٢ في المائة في تكلفة نقل التحويلات يجرى تمريره إلى مجتمع المهاجرين الأوسع – أسر أولئك الذين رحلوا عنها – وهي مجموعة قد تربو على بليون نسمة – وتتوفر بذلك فرص كبيرة.

وقبل أن أختتم، أود أيضاً أن أشير إلى الاتفاقية المعنية بالعاملين في الخدمة المترلية. إن كل من يقرأ هذه الاتفاقية سيجد صعوبة كبيرة في تفهم كيف يمكن لأي بلد متحضر أن يرفضها ولا يصدق عليها. وأنا لا أفهم ذلك. نعرف جميعاً بأمر الإساءات التي تحدث – نساء مستضعفات يُتركن في البيوت، لا يستطعن الاتصال بأحد. ونعرف عن أماكن توجد فيها أعداد منهن على ذمة أحكام بالإعدام. وأقل ما يمكن توقعه موقف أكثر إيجابية وديناميكية، خصوصاً في البلدان الشمالية، وأيضاً في بلدان الجنوب، لدعم الجهود الرامية لاعتماد تلك الاتفاقية بالذات. هناك زخم متزايد، بدأ يتضح منذ ٥ أيلول/سبتمبر، عندما دخلت الاتفاقية حيز النفاذ.

غير أن فترة ما بعد عام ٢٠١٥ هي تحدينا الأكثر إلحاحاً، وعلينا أن نكف عن وعظ المهتدين ونبدأ في وعظ غير المهتدين. ليس أمامنا غير بضعة أسابيع. فإن لم نفعل شيئاً في هذا الصدد، ستفوتنا الفرصة ببساطة، وستنظر أجيال المستقبل إلى الأهداف الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ قائلة ”ماذا كانوا يفعلون؟“. يجب أن نفعل شيئاً.

علينا أن نعمل معاً. ويحدوني الأمل أن أفعل ذلك بصفتي الممثل الخاص للأمين العام الذي طلب مني، لدى افتتاح الحوار الرفيع المستوى، بأن أسعى للجمع بين المجموعة العالمية المعنية بالهجرة والمنتدى العالمي للهجرة والتنمية بطريقة من شأنها أن تفضي إلى تطورات بناءة ومستمرة. وأعرف، بالتأكيد، أن كل المعنيين في تلك المؤسسات لديهم التزام أيضاً.

أشكر الأعضاء على الإصغاء إليّ. وكثيراً ما كنت أتساءل عن هذه الخطب، وما إذا كانت مجرد بلاغة جوفاء لا جدوى منها، أو أنها ذات أثر فعلاً. الأمر يعود للجمعية حقاً، وقد يكون هناك دليل، أو لا يكون، في غضون العامين القادمين.

السيد الهاجري (دولة قطر): في الحقيقة، شارك وفد بلدي في هذا اللقاء بكل إيجابية، وكنا عضوا فاعلا في مجموعة الـ ٧٧ والصين لكي نُنجح هذا اللقاء.

لعلكم تدركون وتعلمون أنه في الأيام القليلة الماضية، نشرت إحدى الصحف ادعاءات كاذبة عن دولة قطر، زعمت فيها أن هناك عمالا يساء إليهم في دولة قطر، وأن منهم من توفي. أنتم تعلمون الخلفية السياسية وراء تلك الادعاءات. فمنذ أن قامت بلادي بالتقدم والترشح لاستضافة مباريات كأس العالم عام ٢٠٢٢، ومنذ أن قدّمنا ملفا متكاملا ومميزا شهد له الجميع، وجد البعض أنه من الصعوبة لديهم إقامة مباريات كأس العالم في هذه المنطقة، منطقة الشرق الأوسط، وفي دولة من دول العالم الثالث، دولة صغيرة تنتمي إلى الأمة الاسلامية، فكان هناك تحيز عنصري أصبح موقفا سياسيا لدى البعض. وتمّ الادعاء بأن ثمة بعض العمال النيباليين أسيئ إليهم. اتصلنا بأصدقائنا في مملكة نيبال الصديقة، وزارنا وفد منهم في الاسبوع الماضي. اجتمعنا في الدوحة وتم الاطلاع على زيف هذه الادعاءات.

إن ما يحدث في دولة قطر ليس مختلفا عما يحدث في جميع دول المنطقة. درجة الحرارة قد تكون مرتفعة، وهي درجة الحرارة نفسها في كل تلك المنطقة ولا تقتصر على دولة قطر. الحوادث في مقار العمل تقع في الدول كافة. نحن كما تعلمون دولة يبلغ عدد سكانها مليوني نسمة، وهناك ٠٠ ٧٠٠ ١ منهم يأتون من ١٩٠ دولة، وأتيحت لهم الفرصة في دولة قطر ليعملوا مع أشقائهم القطريين. لماذا لم يتم الادعاء بأن كل هؤلاء يتعرضون للإساءة؟ لماذا دولة واحدة فحسب تمت الاشارة إليها؟ نحن نعتز بعلاقتنا مع مملكة نيبال ومع الدول الأخرى التي ترسل العمالة إلينا. هي مصلحة مشتركة من الجانبين.

قبل قليل، استغربت في الحقيقة لما ذكره ممثل الاتحاد الدولي لعمال البناء والنجارة، وهي منظمة نقدّرها ونحترمها، لكن ادعاءه موضع استغراب منا. فبصفتي ممثلا لبلدي، أرفض هذا الادعاء. لدينا شركة عالمية قمنا بترشيحها للنظر في كل ما تم الادعاء به. إن سلامة العمال هي مطلبنا الأساسي، ولن نسمح بإهانة أي عامل أو أي مواطن ينتمي إلى أي جنسية أخرى. دستور دولة قطر ساوى بين القطريين وغير القطريين في الحقوق والواجبات أمام القانون. ولا يمكن أن يزايد علينا أحد.

لا أريد أن أطيل في الكلام. إن بلدي شفاف ومفتوح، ونحن استقبلنا وفدا كما ذكرت من مملكة نيبال، وعيّنا شركة عالمية للنظر في هذه المسألة. وجميع أجهزة الدولة مسخّرة للاطلاع على الشركات التي قد تسيئ إلى أي عامل، بغية تقديمها إلى العدالة. ولكن أرجو من ممثل هذه المنظمة ألاّ ينساق وراء ادعاءات خلفها أغراض سياسية، لأننا لا نريد أن نرى أن هناك من يتاجر بأرواح هؤلاء العمال، ويقحمهم في مسألة سياسية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ الأعضاء بأننا نستمع الآن إلى ملخصات تتعلق بالمداولات التي جرت أثناء المناقشات التي دارت في أربع موائد مستديرة برئاسة رئيس كل منها. أعطي الكلمة الآن للرئيسة المشاركة للمائدة المستديرة ١، السيدة ريتا كلافيري دي سكيولي، نائبة وزير الخارجية في غواتيمالا.

السيدة كلافيري دي سكيولي (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية): إنه من دواعي سروري أن ألخّص المناقشة التي جرت في اجتماع المائدة المستديرة ١ حول موضوع، ”تقييم آثار الهجرة الدولية على التنمية المستدامة وتحديد الأولويات ذات الصلة في ضوء إعداد إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥“. لقد حددت المناقشة التي جرت على مائدتنا المستديرة خمس نقاط رئيسية أود أن أسترعي انتباه الجمعية إليها.

قبل كل شيء، أدركنا من خلال المناقشات التي جرت الأثر الإيجابي للهجرة الدولية على التنمية، في بلدان المنشأ وبلدان المقصد على السواء. ونحن ندرك أن الهجرة تؤدي دورا هاما في مساعدة ملايين الناس من جميع أنحاء العالم

للخروج من دائرة الفقر. كذلك، تساهم الهجرة في التنمية عن طريق تجميع رأس المال البشري، وزيادة فرص الحصول على خدمات الصحة والتعليم للمهاجرين، ومشاركة أفضل للمرأة في العمالة المنتجة. وبالتالي، عندما توضع سياسات ملائمة في مكانها الصحيح، يمكن أن تساهم الهجرة في تحقيق ما تبقى من الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

ثانيا، نحن ندرك أن الحوار الرفيع المستوى يمثل فرصة هامة لكفالة وجوب إدراج الهجرة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ولقد حددت الحكومات عددا من الخيارات لإدماج الهجرة في الإطار المستقبلي للتنمية، بما في ذلك كجزء من هدف جديد في الرابطات الدولية للتنمية. وأثرنا أيضا عددا من المقترحات المحددة بشأن المؤشرات والأهداف الممكنة. وهناك عدد من الحكومات استرعى الانتباه إلى الحد من التكاليف البشرية والاجتماعية والمالية للهجرة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتوظيف والتحويلات المالية. والاهداف المحددة الأخرى التي تم اقتراحها تشمل تعزيز الاعتراف بمؤهلات العمال الأجانب وخبراتهم، وحماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين، ومكافحة الاتجار بالبشر، والاتجار غير المشروع بالمهاجرين.

ثالثا، كررت مناقشاتنا حقيقة أنه لا يزال هناك عدد من التحديات بسبب حالة الحكم على الهجرة. والعديد من المهاجرين وأسرهم يواجهون انتهاكات لحقوق الإنسان في مجال العمل وفي الحياة اليومية، أو يواجهون تكاليف الهجرة الباهظة، بما في ذلك رسوم التوظيف. وخلصنا في مناقشاتنا إلى أن الدول يمكنها أن تتحقق مكاسب اجتماعية واقتصادية كبيرة من الهجرة عندما تحترم حقوق الإنسان للمهاجرين وأسرهم.

رابعا، اتفقنا على ضرورة الحصول على بيانات تظهر الصلات بين الهجرة والتنمية. وعلى وجه الخصوص، هناك عدد من الحكومات التي استرعت الانتباه إلى بيانات هامة عن أثر الهجرة على التنمية في بلدان المنشأ والعبور والمقصد، وفي ما يتعلق بالمهاجرين أنفسهم وأفراد أسرهم. كما جرى التنويه بأن تلك المعلومات يمكنها أن تساعد الحكومات على رسم السياسات الوطنية وتنفيذها، وعلى وضع السياسات والبرامج الثنائية والمتعددة الأطراف.

خامسا، إننا ندرك ضرورة تحسين التعاون والعلاقات بين جميع الأطراف المعنية. وهذا يشمل العلاقات بين البلدان والمنظمات الإقليمية، فضلا عن التعاون بين بلدان الجنوب، المصنَّفة مناطق واعدة بشكل خاص. وأثار عدد من المشاركين حقيقة أنه ينبغي للحكومات أن تعمل مع المنظمات الدولية وممثلي المجتمع المدني كليهما، بغية مضاعفة مكتسبات الهجرة والحدّ من تأثيرها السلبي. وبالمثل، أكّدت المناقشة الدور الرئيسي للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، الذي يؤدي دورا هامّا في تيسير أعمال تلك الروابط. وقد تمّ أيضا التنويه بالممثل الخاص للأمين العام المعني بالهجرة والتنمية، السيد بيتر سذرلند، وبالمجموعة العالمية للهجرة على دوريهما الهامَّين، الأول على دعم إدراج الهجرة في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والأخيرة على رصد تحقيق أهداف الهجرة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أشكر الرئيسة المشاركة للمائدة المستديرة الأولى على بيانها.

أعطي الكلمة الآن للسيد ألخاندرو ألداي غونزاليز، المدير العام لحقوق الإنسان والديمقراطية في وزارة الخارجية في المكسيك، الذي سيتكلم بالنيابة عن الرؤساء المشاركين للمائدة المستديرة الثانية.

السيد ألداي غونزاليز (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الولايات المتحدة والمكسيك، الرئيسين المشاركين للمائدة المستديرة الثانية، يشرّفني أن أقدم موجزا للمناقشة التي جرت بشأن موضوع التدابير لضمان احترام حقوق الإنسان

لجميع المهاجرين وحمايتها، مع تركيز خاص على النساء والأطفال، وكيفية مكافحة الاتجار بالمهاجرين والأشخاص، وكيفية ضمان أن تكون الهجرة نظامية وسليمة ومأمونة. لقد كانت مناقشة المائدة المستديرة مثمرة، بمشاركة واسعة من الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة وممثلي المجتمع المدني. لذا، يسرُّني جدا أن أتشارك مع الجمعية بعض الأفكار الرئيسية التي انبثقت عن المناقشة.

أولا، كان هناك توافق آراء حول واجب الدول الأعضاء في تعزيز حقوق الإنسان لجميع المهاجرين واحترامها وحمايتها في عملية الهجرة، بصرف النظر عن الوضع القانوني لهجرتهم. واعتُبِر من المهم جدا حماية حقوق وحريات الفئات الأكثر ضعفا، مثل النساء والأطفال. وأقِّرت أيضا أهمية إدراج حقوق الإنسان في سياسة الهجرة وتصميم البرامج الهادفة إلى تمكين المهاجرين، بما يشمل النساء، للتعامل بفعالية مع حالتهم الضعيفة وإدراك دورهم بصفتهم شركاء في تنمية بلدان المنشأ والمقصد. وأبرز المشاركون حقيقة كون الهجرة لا تؤثر على الأطفال المهاجرين فحسب، بل أيضا على الذين يبقون في بلدان منشئهم، والذين يولدون في بلدان المقصد. وأضاف عدد من المشاركين أنه ينبغي للإجراءات أن تأخذ الطفولة في الاعتبار، مساهمة عبْر ذلك بفعالية في حماية وتدعيم حقوق الأطفال، ولا سيما القاصرين غير المصحوبين بذويهم، في سياق الهجرة، عبْر سياسات الإعادة المأمونة إلى الوطن وجمع شمل الأسَر.

واتُّفق في المائدة المستديرة الثانية على أنّ نصف المهاجرين الدوليين نساء. وعلى الرغم من كونهنّ عناصر تغيير، فإنّهنّ ضعيفات أمام الاستغلال وإساءة المعاملة والعنف والتمييز. واتَّفق المتكلمون على أنه ينبغي للحكومات أن تصمم وتنفذ سياسات ذات منظور جنساني. وكان هناك أيضا اتفاق عام على أنّ مظاهر وتعابير العنصرية، والتمييز العنصري، وكراهية الأجانب، والتعصب والقولبة تُفاقِم مواطن الضعف لدى المهاجرين. وشجَّع المشاركون الحكومات على تصديق الصكوك الدولية المعنية والتقيُّد بها وتنفيذها، وأخذها في الحسبان لدى التشريع الوطني، وعلى تعزيز التعاون بغية تحسين حماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين، بصرف النظر عن الوضع القانوني لهجرتهم، بهدف مكافحة الاتجار بالأشخاص وضمان هجرة نظامية وسليمة ومأمونة.

وأشار المتكلمون إلى أنّ المهاجرين ذوي الوضع غير النظامي معرَّضون لمخاطرة أكبر من إساءة المعاملة، والابتزاز، والعنف، والتمييز وانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان، وشجعوا الدول على تنفيذ برامج للهجرة النظامية. وأكّدوا أيضا حقيقة أنه يمكن للمهاجرين أن يكونوا ضعفاء حيال الاتجار بالأشخاص. ودعم المتكلمون قيام المنظمة الدولية للهجرة بمناشدة البلدان أن تصدِّق بشكل كامل على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية وبروتوكولاتها وأن تنفذها، وحثّوا الحكومات والمجتمع المدني على العمل معا بغية مكافحة الاتجار بالأشخاص والمهاجرين.

وكان هناك اتفاق عام على ضرورة أن تولي الدول والمنظمات الدولية اهتماما خاصا للمهاجرين المعرَّضين لصعوبات نتيجة الحالات الإنسانية الخطيرة والكوارث الطبيعية. وللدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص أن تؤدي دورا

في ضمان الحماية والمساعدة في تلك الحالات. وينبغي أن يستند إيلاء الأولوية لهذه الحماية والمساعدة إلى الاحتياجات لا إلى الوضع القانوني للشخص المهاجر.

أخيرا، أعرب عدد من الوفود عن ارتياحه للفرصة التي أتاحها الحوار رفيع المستوى لمناقشة الهجرة الدولية والتنمية وحقوق الإنسان. وأعربت الوفود أيضا عن الاهتمام بإعداد مبادرات تركِّز على العمل لتعزيز تقدُّم بارز في هذه الخطة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الرؤساء المشاركين للمائدة المستديرة الثانية على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للرئيس المشارك للمائدة المستديرة الثالثة، السيد باتريك أبّا مورو، وزير الداخلية في نيجيريا.

السيد أبا مورو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): باسم الرئيسين المشاركين للمائدة المستديرة ٣، سويسرا ونيجيريا، يشرفني أن أعرض نتائج النقاش المعنون ”تعزيز الشراكات والتعاون بشأن الهجرة الدولية والآليات الكفيلة بمراعاة الهجرة في السياسات الإنمائية بصورة فعالة وتعزيز الاتساق على المستويات كافة“. والنقاش الحي المتبصر الذي شاركت فيه مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة المعنيين، قد وضع في إطار تشخيص التحديات الرئيسية التي يواجهها المجتمع الدولي في معالجة الطابع المتعدد الأوجه للهجرة والتنمية. وقد تم تحديد النقاط التالية.

أولاً، إن المجتمع الدولي كثيراً ما يستغرق في التفكير بصورة منعزلة، وينبغي له أن يتغلب على تفكيره القِطاعي كيما يمكنه التحرك صوب اتباع نهج شامل بشأن الهجرة والتنمية.

ثانياً، بالرغم من العدد المتزايد من أصحاب الشأن المشاركين في الحوار، فإن إمكانيات التعاون لم تستغل بالكامل.

ثالثاً، إن بقاء الهيكل المؤسسي والإطار القانوني مجزأين يشكل تحدياً لاعتماد نهج سياسة متماسكة. وتلت ذلك مناقشات بشأن اعتماد تدابير ملموسة للتصدي لتلك التحديات، وهو ما يعكس الموضوع الرئيسي للحوار الرفيع المستوى.

وانطلاقاً من النقاش الثري الذي شهدته مائدتنا المستديرة، أودأن أسلط الضوء على نقاط عمل ثماني ندعو الحكومات وأصحاب الشأن المعنيين الآخرين إلى اعتمادها.

أولاً، علينا أن نعتمد نهج إشراك الحكومة بأكملها مع توفير الموارد الضرورية لتنفيذ سياسات متماسكة بشأن الهجرة بطريقة منسقة.

ثانيا، ينبغي أن ندرج الهجرة في جميع قطاعات السياسات ذات الصلة، وخاصة في استراتجياتنا للحد من الفقر وأطر التعاون الإنمائي. وفي هذا الصدد، فإن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ توفر فرصة فريدة لتوجيه إشارة قوية بشأن أهمية الهجرة كعامل رئيسي للتنمية.

ثالثاً، ينبغي أن نقر بكون المجتمع المدني مجموعة من الأطراف الفاعلة الهامة، لا على مستوى القاعدة فحسب، بل كشركاء في جميع مجالات الهجرة وسياسات التنمية وعمليات الحوار.

رابعاً، ينبغي لنا أن نعتمد مفهوم الشراكات الثنائية والمتعددة الأطراف بين جميع أصحاب الشأن، وخاصة مع الغائبين عن هذا النقاش حتى الآن، كالقطاع الخاص والمهاجرين أنفسهم، وذلك كمبدأ توجيهي لمعالجة الهجرة والتنمية محلياً ودولياً.

خامساً، ينبغي أن نسلم بالإسهامات الهامة التي تقدمها المنابر الإقليمية والعالمية، كالعمليات التشاورية الإقليمية والمنتدى العالمي للهجرة والتنمية، وضمان الإثراء المتبادل بين العمليات والمستويات المختلفة.

سادساً، ينبغي أن نستمر في الانخراط في المنتدى العالمي بوصفه المنبر العالمي غير الرسمي الرائد للحوار على مستوى الخبراء الذي تقوده الدول، والنظر في استكمال الحوار الدولي مع حوارات الأمم المتحدة الرفيعة المستوى التي قد تجرى في المستقبل للتقييم وتحديد جداول الأعمال.

سابعاً، ينبغي أن نقر بأهمية المجموعة العالمية المعنية بالهجرة، ولا سيما الخطوات المتخذة مؤخراً لتحقيق مزيد من

الاتساق والتنسيق، مع التشديد على الحاجة إلى مواصلة تلك الجهود بدعم من الدول الأعضاء.

ثامناً، لا بد لنا من اعتماد نهج يستند إلى حقوق الإنسان كمبدأ توجيهي لكل الأعمال المتعلقة بالهجرة والتنمية. وينبغي للحكومات أن تواصل النظر في التصديق على جميع الاتفاقيات ذات الصلة، ولا سيما اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالعاملين في الخدمة المترلية (رقم ١٨٩).

وإذا رجعنا خطوة إلى الوراء، ونظرنا إلى الصورة الأوسع، فإن النقاش الذي دار في المائدة المستديرة ٣ تناول في الأساس سبل المضي قدماً بشأن حوكمة الهجرة الدولية. والرسالة القوية التي بزغت من هذا النقاش تمثلت في ضرورة الانتقال من النظرية إلى التطبيق. ومع ذلك، فقد حددت عقبة رئيسية واحدة – تلك هي نظرة التوجس، إن لم تكن النظرة السلبية، تجاه المهاجرين والهجرة في كثير من مجتمعاتنا. وهذه المفاهيم تقف حجر عثرة في طريق تعبئة الإرادة السياسية لكي نعتمد معاً برنامج عمل متماسك ومنسق وعملي المنحى بشأن الطريق أمامنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أشكر الرئيس المشارك للمائدة المستديرة ٣ على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للرئيس المشارك للمائدة المستديرة ٤، السيد شهيد الحق، الأمين الدائم لوزارة الخارجية في بنغلاديش.

السيد شهيد الحق (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن زميلي الرئيس المشارك، السيد رومودانوفسكي، الاتحاد الروسي، وزملائي المشاركين في المائدة المستديرة ٤، يشرفني أن أعرض نتائج مداولات المائدة المستديرة تلك. وأنا هنا لكي أتشاطر مع الجمعية العامة بعض النقاش الذي دار في مائدتنا المستديرة بشأن تنقل اليد العاملة على الصعيدين الدولي والإقليمي وتأثيره في التنمية.

وقبل أن أعرض نقطتين، أودأن أقدم انطباعي العام كرئيس مشارك. لقد تشاطرت بلدان الأصل والمقصد تجاربها بشكل إيجابي جداً وبطريقة بناءة للغاية، وبروح معالجة بعض المصاعب في هذا المجال. ولمسناً مجالاً كبيراً لتلاقي الآراء بشأن المصالح والشواغل وكيف يمكن أن نحسن من تأثير تنقل اليد العاملة على التنمية.

لقد طلب منا أن ننظر في ثلاثة أمور. نظرنا في ممارسات تنقل اليد العاملة في المناطق وعالمياً بصورة عامة، ورصدنا بعض العقبات، ثم حددنا ما الذي يحتاج إلى معالجة. وكما قلت، فإن البلدان – بلدان الأصل والمقصد – وهي تقدم عروضها، ركز معظمها على مجالات ثلاثة – السياسات والتشريعات والصالح منها وما يحتاج إلى إصلاح. كان هذا هو الإطار الأوسع.

كانت هناك بضع نقاط أود أن أعرضها هنا. أولاً، هناك شعور عام في العروض المقدمة بأن الجميع على استعداد لجعل الهجرة آمنة ومنظمة وإنسانية، استناداً إلى الطلب في سوق العمل – وهذا أمر في غاية الأهمية أيضاً. وأشارت بعض الوفود إلى أنه ما لم يتوافق تنقل اليد العاملة مع الطلب في سوق العمل في حالة معينة، سوف ينتهي الأمر على الأرجح إلى الفشل. وحول هذه النقطة، طرح المشاركون عدداً من الأفكار في المائدة المستديرة.

ثانياً، حقوق العمالة المهاجرة – وحقوق المهاجرين – كانت محور النقاش، بالنسبة لبلدان الأصل وبلدان المقصد على السواء، الأمر الذي كان مشجعاً للغاية. وأسعدنا أن نرى جميع من كانوا في الغرفة يهتمون بأمر المهاجرين، ولم يقتصر الاهتمام على مسائل التنقل والتحرك والمكاسب الاقتصادية. وكان دور المكاسب الاقتصادية ثانوياً في مناقشاتنا دائماً. وثمة شعور أيضاً بأننا لو استطعنا إدارة الهجرة بطريقة إيجابية وبناءة، سيؤدي ذلك، في نهاية المطاف، إلى النهوض بالتنمية ويساعد على استمرار التطور الذي حققناه. وفي إطار هذه

العملية، شخصت بعض البلدان المخاطر التي يقدم عليها المهاجرون عادة بالخروج في رحلات غير آمنة. وهذا الأمر يجب أن يتوقف. وفي هذا الصدد، في ذهني الهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر. وهذا الأمر نوقش بإستفاضة أيضاً من قبل جميع البلدان، ليس في عروض بلدان المقصد فحسب، بل وفي عروض بلدان الأصل أيضاً.

ثالثاً، ترى البلدان أيضاً أن حقوق العمال المهاجرين في صميم جهودنا من أجل التنمية. وفي نفس الوقت، تناول النقاش مسؤوليات المهاجرين، التي أعتقد أنها تعبر عن قلق مشروع. وأثار بلد بعينه هذه المسألة، مشيراً إلى أنه عندما يتمتع المهاجرون بحقوقهم، فإن عليهم أيضاً بعض المسؤوليات. وكان من الواضح أن المائدة المستديرة تمثل بيئة مؤاتية تماماً لمناقشة تلك المسألة بالذات.

كانت هناك أيضاً دعوة لخفض كلفة الهجرة. وعندما نتكلم عن تخفيض كلفة الهجرة، من المثير للاهتمام ملاحظة أن تكلفة نقل الحوالات لم تكن الوحيدة التي تناولها الحديث. تلك مسألة في غاية الأهمية، لأنه، كما نعرف، إذا ما خفضت تكلفة تحويل الأموال بنسبة ٥ في المائة فقط، سيضيف ذلك ٦٠ بليون دولار إلى الـ ٤٠٠ بليون دولار التي نتكلم عنها. لكن تلك لم تكن النقطة الوحيدة التي ترددت في الغرفة. بل كانت هناك أيضاً تكلفة التوظيف. ونوهت بعض البلدان إلى كيف يمكن خفض ذلك، وسمعنا صوتاً قوياً للغاية يعبر عن المجتمع المدني وقطاع الأعمال عن الكيفية التي يمكن بها، أخلاقياً، تجنيد الأشخاص للذهاب إلى الخارج للعمل والعيش

إذاً، هذا هو العنصر الثاني تحت عنوان التكلفة، وإنما برز عنصر آخر. إنه يتعلق بالتكاليف التي غالبا ما يتحملها أفراد الأسرة المتروكون. ماذا تفعل بلدان المنشأ لمعالجة ذلك؟ كيف باستطاعتنا أن نكفل العناية على أفضل وجه للأسر المتروكة؟ كان هناك أيضا عرض قيّم قدّمه الأستاذ لانت بريتشيت من كلية كينيدي في جامعة هارفارد، حيث، بطريقة مثيرة جدا للاهتمام، عرض رقمين، وكلنا نعلم أن هناك عددا من النماذج الموجودة حاليا، مما يوحي بأن ثمة مكاسب هائلة من تيسير تنقّل اليد العاملة. وقال، وأعتقد أن بإمكاني أن اقتبس منه، إنه

> ”نظرا للفجوات الهائلة القائمة في مجال إنتاجية اليد العاملة والفوارق في الأجور، يمكن حتى للزيادة المتواضعة في تنقّل اليد العاملة أن تسفر عن مردود أعلى بكثير، ويمكن أن يكون ذلك أكبر تدخل لصالح التنمية“.

وهو بالتالي يذكر ما أسماه ”خطة دولية للتعاون الإنمائي“، التي أعتقد أنها لم تستكشف كثيرا.

أخيرا، حدث توافق في الآراء على العمل معا لبناء التحالفات والسبل والشراكات، ثنائيا وإقليميا وعالميا على السواء، من أجل كفالة أن يصبح ويظل تنقّل اليد العاملة جزءا لا يتجزأ من التنمية المستدامة، إلى ما بعد عامي ٢٠١٥ و ٢٠٣٠ على ما يؤمل. كما كانت هناك مناقشات مثيرة للاهتمام بشأن كيف سيبدو العالم في عام ٢٠٣٠. هل سوف يكون هو نفسه، وإذا لم يكن كذلك، كيف ستتحرك سوق العمل؟ كيف ستتحرك عوامل أخرى؟ إذا خضعت عوامل أخرى لتغييرات ثورية، هل سيشهد تنقّل اليد العاملة التغييرات نفسها؟ هل تبقى الشعوب في أماكنها وتساهم في الاقتصاد الأحنبي؟ تلك هي بعض الأفكار التي ظهرت خلال المناقشات التي أجريناها.

سوف أنهي كلامي برسالة معينة. في نهاية المطاف، نحن نتكلم عن الناس. نحن نتكلم عن المهاجرين. نحن نتكلم عن كوكب الأرض.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أشكر الرئيس المشارك للمائدة المستديرة ٤ على بيانه.

أعطي الكلمة لنائب الأمين العام.

نائب الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أودأن أبدأ بضم صوتي إلى أصوات العديد من الآخرين الذين أعربوا عن صدمتهم وحزنهم إزاء الخسائر المأسوية والرهيبة في الأرواح نتيجة غرق سفينة تحمل مهاجرين قبالة سواحل لامبيدوزا. وكما لاحظتم جميعا، إن عدد الضحايا يتزايد كل ساعة، حيث وصل الآن إلى مئات الناس. ولا يزال هناك الكثير من الأشخاص في عداد المفقودين. وأقترح، بموافقة الرئيس، أن نفكّر الآن مليا في الرسالة الأساسية الناجمة عن تلك الكارثة، بينما نكرّم الضحايا بالصمت للحظات. أشكركم جزيل الشكر على هذا العمل الذي ينم عن التضامن والتعاطف.

كانت متابعتي لمداولات الجمعية بشأن الحوار الرفيع المستوى على مدى اليومين الماضيين مثار اهتمامي البالغ. لقد جرى استعراض غني وخارق للهجرة، وهي الموضوع المركزي والهام للغاية بالنسبة إلى الخطط الوطنية والدولية في عالم يعيش حالة العولمة اليوم. وبما أنني ترأست الأعمال التحضيرية للحوار الأول الرفيع المستوى في عام ٢٠٠٦ واستنادا لما سمعته خلال الحوار اليوم وأمس، يمكنني أن أؤكد للجمعية أننا قطعنا شوطا طويلا. وما يشجعني بشكل خاص أنه قد تم التعرف على العديد من المجالات ذات الاهتمام والعمل المشترك. وأنا معجب أيضا بالمشاركة البناءة لشركائنا، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية، في مهمتنا المشتركة، وهي إحدى أكبر التحديات وأكثرها أهمية لنا جميعا.

إننا كلنا نتشاطر الهدف المتمثل في جعل الهجرة قوة إيجابية، قوة إيجابية في الشؤون الوطنية والدولية. وعلينا أن نعمل لكفالة أن تتحقق فوائد الهجرة ويشعر بها جميع المهاجرين في بلدان المنشأ وبلدان المقصد على حد سواء. والإعلان المشترك (القرار ٤/٦٨)، وهو علامة بارزة بشأن أهمية الهجرة للتنمية وحماية حقوق المهاجرين، يشير إلى الخطوات الملحوظة التي قطعناها. كما أننا نتشاطر هدف تعزيز الترابط والتعاون.

ينبغي لنا جميعا أن نشعر بالفخر لأننا أحرزنا هذا التقدم الهام عن طريق التزام الجمعية بالعمل معا في إطار الأمم المتحدة، والمنظمة الدولية للهجرة، والمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية. ويجب الآن أن نتطلع إلى المستقبل والتحديات المتبقية. فلنتعلم من التجارب الملموسة الماثلة أمامنا بغية معرفة ما يصلح وما يعطي نتائج، ودعونا نضاعف جهودنا. لا يزال يتعين علينا تحقيق أكثر من ذلك بكثير. إن متابعتنا الرسمية، وأقول غير الرسمية، هامة للغاية. وأودأن أحدد خمسة مجالات بإيجاز.

أولا، ينبغي أن نبني على الزخم الناجم عن الحوار الرفيع المستوى لتوليد المزيد من الدعم بغية إدماج الهجرة في خطط التنمية العالمية. ومن أجل القيام بذلك، نحن بحاجة إلى جعل قضية الهجرة، في الواقع، عاملا حفازا للتنمية. والحد من التكاليف الاقتصادية والاجتماعية للهجرة، وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين هما الآن مجالان يمكننا أن نحدث فيهما فروقا ملموسة. كذلك، دعونا لا ننسى أهمية دعم البلدان لتعزيز السلام والأمن، فضلا عن حقوق الإنسان وسيادة القانون.

وعلينا أن نعمل على كل هذه الركائز الثلاث للأمم المتحدة بغية إنشاء مجتمع مستقر ومتناغم، فتكون الهجرة خيارا، وليست ضرورة ماسة، مثلما عبّر عنه أحدهم بشكل جميل جدا هنا أمس. وهذه الركائز هي، بطبيعة الحال: لا يوجد سلام بدون تنمية، ولا توجد تنمية بدون سلام، ولا يوجد سلام دائم أو تنمية مستدامة بدون احترام حقوق الإنسان، وأنا أضيف، حكم القانون. وينبغي أيضا أن نفكّر ونعمل استراتيجيا بشأن كيفية إدراج الهجرة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بمفردها و/أو بالاقتران مع حوافز أخرى للتنمية.

ثانيا، نحن بحاجة إلى تحسين الحياة اليومية للمهاجرين وظروف عملهم في جميع أنحاء العالم. فعلى سبيل المثال، يجب

تخفيض تكلفة التحويلات المالية. الدول الأعضاء طرحت ذلك عدة مرات. ونحن بحاجة أيضا إلى تيسير التنقّل على الصعيد الدولي ونقل المهارات. وينبغي التحقق بسرعة من صحة شهادات التدريب والدرجات الجامعية، والاعتراف بها من قبل جميع البلدان. هذا شيء ناقشناه كذلك مطولا، مع طرح العديد من الأفكار الجيدة حول كيفية القيام به. بطبيعة الحال، وكما نعلم أصلا، هناك عدد كبير من عمال المنازل، وكثير منهم من النساء المهاجرات، يواجهون الاستغلال وغير ذلك من الظروف غير المستقرة. وإنني أحث جميع الأعضاء الممثلين هنا على تصديق وتنفيذ اتفاقية العمال المترليين (رقم ١٨٩) الصادرة عن منظمة العمل الدولية، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

ثالثا، نحن بحاجة إلى معالجة حالة المهاجرين المحاصرين في مناطق الأزمات. لقد رأيت العديد من الأمثلة على ذلك طوال حياتي في الأمم المتحدة وفي السلك الدبلوماسي السويدي. وأظهرت الأحداث الأخيرة في جميع أنحاء العالم ومرة أخرى أن حالات الطوارئ يمكن أن تحدث دون سابق إنذار، وأنها تختبر أنظمتنا لأقصى درجة. الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، كلها لها دور تؤديه في مواجهة هذه الحالات.

رابعا، نحن بحاجة إلى تعزيز قاعدة البيانات والأدلة. الرئيس الفنلندي السابق باسيكيفي قال ذات مرة: ”مصدر الحكمة يكمن في معرفة الحقائق“.

وإنني أوافق على ذلك. ولكي ننجح في إدراج الهجرة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والذي هو هدف عظيم الجدارة حقا، نحتاج إلى بيانات عن جميع البلدان بشأن المهاجرين الدوليين وخصائصهم الاجتماعية والاقتصادية الأساسية. وسيكون ذلك أساسيا إذا أردنا إعداد سياسات سليمة ورصد الأهداف والغايات العالمية.

خامسا، يتعيّن علينا التفكير في استراتيجية شاملة وإعدادها لتحقيق أهدافنا. وبالأمس، أوضح الأمين العام رؤيته وأفكاره المتعلقة بالمجالات التي ينبغي أن نركِّز فيها جهودنا. وقد عرض المشاركون في اليومين الماضيين اقتراحات بنَّاءة وأفكارا مبتكَرة عديدة. فلْنتأكد أننا نتابع تلك الاقتراحات في المسارات المختلفة بصورة موجَّهة نحو الأفعال وعملية، ليس أقلّها من خلال الممثل الخاص للأمين العام، المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، المجموعة العالمية المعنية بالهجرة والمنظمة الدولية للهجرة. وإنني أعتقد أنّ اجتماع المنتدى العالمي المزمع عقده في السويد في السنة المقبلة سيكون أحد الأحداث المتعددة الهامة في هذا الصدد. والتحدي الماثل أمامنا هو وضع خطة، أو خارطة لما ينتظرنا، بعبارة أكثر تواضعا، إلى جانب إطار رصد مقترن بآليات متابعة واضحة.

ختاما، دعونا نتَّفق على أنه بوسعنا ومقدورنا أن نجعل الهجرة قوة إيجابية للتنمية، فضلا عنها للسلام والأمن وحقوق الإنسان. فلدينا المهارات؛ ولدينا الأدوات. واستنادا إلى الحوار رفيع المستوى والالتزامات التي قُطِعت هنا، إنني واثق من أننا نمتلك الإرادة السياسية أيضا.

وأود أن أشكر الزملاء الذين أسهموا في إنجاح هذا الاجتماع.وأخصّ بالشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد بيتر سذرلند، والمدير العام للمنظمة الدولية للهجرة، السيد ويليام لاسي سوينغ، على قيادتهما ودعمهما الملتزمَين والمتواصلَين.

كما أود أن أشكر جميع المشاركين – الدول الأعضاء، المنظمات الدولية، ممثلي المجتمع المدني، القطاع الخاص والعالم الأكاديمي – على مساهماتهم فائقة القيمة.

إنّ لدينا جميعا عملا هاما نقوم به. فملايين المهاجرين في أرجاء العالم يتطلعون إلينا بآمال وتوقُّعات. فلْنبذل قصارى جهدنا لتحويل الإرادة السياسية، والنُهُج الاستشرافية التي

ظهرت في هذا الحوار الرفيع المستوى، إلى أفعال ونتائج إيجابية، ليس لهم وحدهم، بل لنا جميعا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أشكر نائب الأمين العام على بيانه وتخصيصه الوقت للمشاركة في اختتام الحوار الرفيع المستوى، ممّا يؤكد أهميته مجددا.

لقد كلّفني رئيس الجمعية العامة، السيد جون آش، الإدلاء بالبيان التالي أمام الجمعية بالنيابة عنه.

(تكلم بالإنكليزية)

”لقد وصلنا إلى ختام حوارنا الثاني الرفيع المستوى بشأن الهجرة والتنمية. ومع أنّ هذا الحوار لم يدُم سوى يومين، فقد كان تتويجا لسنوات عديدة من العمل الشاقّ والتحضير، واستفاد من دعم أفراد عديدين. وأود أن أعرب عن امتناني للأمين العام على دعمه الثابت في تعزيز وتأكيد هذه المسألة ضمن إطار الأمم المتحدة. وأوجّه تقديري أيضا إلى السيد بيتر سذرلند، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالهجرة، على جهوده الحثيثة ممثّلا للأمم المتحدة في المنتدى العالمي وعاملا مع الدول الأعضاء لإيجاد حلول عملية لأحد أكبر تحديات عصرنا.

”كما أوجّه التحية إلى الرؤساء المشاركين الثمانية للموائد المستديرة الأربع على الجهود الهائلة التي بذلوها لإنجاح المناقشة التفاعلية بين جميع أصحاب المصلحة. وأوجه تحية مماثلة إلى البعثة الدائمة للمكسيك لدى الأمم المتحدة، التي بقيادتها الفعالة تناقشت الوفود واعتمدت أمس إعلانا ينقل ويؤكد من جديد العديد من معتقداتنا المشترَكة بشأن الهجرة (القرار ٦٨/٤).

”وندين أيضا بالتحية للدول الأعضاء، وممثلي المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص على مساهماتهم المختلفة في التحضيرات التي سبقت الحوار على الصعيدين الوطني والإقليمي.

”لقد أتاحت الموائد المستديرة الأربع للحوار مجالا للمناقشات التفاعلية المتعددة أصحاب المصلحة، وللعروض المتبصِّرة والتبادل الصريح للآراء. وأود أن أسلط الضوء على بعض النقاط الرئيسية. لقد سمعنا في العروض أمثلة عديدة على الكيفية التي يمكن بها للهجرة أن تعمل من أجل التنمية، وأمثلة على التدابير العملية للتصدي للتحديات الملحة للهجرة. وعلاوة على ذلك، أعلن المشاركون مبادرات محددة لتنفيذ بعض الأفكار المقدَّمة من الأمين العام، وأكدوا العديد من الرسائل الهامة الواردة في تقريره المعروض على هذا الاجتماع (A/68/190).

”وأعرب المشاركون عن اعتقادهم بأنه يمكن للهجرة أن تكون ممكِّنا قويا للتنمية، وأنه ينبغي لها أن تكون سمة لا تتجزأ من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. كما ينبغي أن تركِّز الجهود على تيسير التنقل الدولي وتعزيز فوائد الهجرة، مع حماية وتدعيم حقوق الإنسان للمهاجرين وأسَرهم.

”وأكد المشاركون أنه لا يمكن لأيّ بلد أن يعالج مسألة الهجرة الدولية بمفرده، وأنه ينبغي تعزيز الحوار والتعاون بشأن الهجرة، وتعزيز اتساق السياسات القطاعية على المستوى الوطني لتسخير مكتسبات الهجرة بشكل كامل.

”وشدَّد المشاركون على أنه يمكن أن يكون للهجرة تأثيرات إنمائية إيجابية إذا دعمتها السياسات الصحيحة، وأنّ الوقت قد حان لإدراج الهجرة في الاستراتيجيات والخطط الإنمائية الوطنية.

”وجرى التأكيد بشدة على ضرورة الوصول إلى العمل اللائق وظروفه المؤاتية في بلدان المنشأ والعبور والمقصد. وسُلِّط الضوء على ضرورة احترام وتعزيز وحماية حقوق المهاجرين، ولا سيما الفئات الضعيفة منهم، مثل النساء والأطفال والذين في حالات الأزمات.

”وإلى جانب الدراسة الموضوعية لمسألة الهجرة والتنمية، أوضح الحوار مرة أخرى أنه يمكن مناقشة الهجرة الدولية والتنمية بصورة بنَّاءة في إطار الأمم المتحدة. لذا، آن الأوان لتحويل الرسائل الهامة المنبثقة عن الحوار إلى خطة عمل ذات منحى عملي، مع متابعة ملموسة.

”إنّ خطة النقاط الثماني التي أوجزها أمس الأمين العام بان كي - مون تقدم خريطة طريق واضحة للمجالات التي ينبغي أن نركز فيها جهودنا. وإنني أحث الجمعية على أن ترى في هذا، وفي الاقتراحات والأفكار المتميزة العديدة التي جرى طرحها في سياق اليومين الماضيين، برنامج عمل.

”وقبل سبع سنوات، أيّدت الجمعية اقتراحا قدّمه الأمين العام بإنشاء منتدى عالمي. ولا ريب في أنّ أنشطة وجلسات المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية قد بنت الثقة وعززت التعاون.

”وفي ظل القيادة القديرة للسويد، آمل أن يغدو المنتدي العالمي للهجرة والتنمية أكثر تركيزاً وبشكل متزايد على المتابعة الملموسة، ومواصلة العمل مع المجموعة العالمية المعنية بالهجرة، والممثل الخاص للأمين العام المعني بالهجرة الدولية والتنمية، والحكومات والمجتمع الدولي.

”ويحدوني الأمل أن يكون بإمكاننا أن نشعر بكل الفخر وعن حق بما أحرزناه من تقدم، وأن يمكننا أن نؤكد بثقة أن الهجرة قد أدمجت بالكامل في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. إننا نؤدي عملاً أفضل في التصدي لمحنة المهاجرين الذين تقطعت بهم السبل في الأزمات الإنسانية، وضمان أن يكون كل عمل فردي بالهجرة مرغوباً وطوعياً. وأن تتوفر قنوات قانونية كافية لتلبية الطلب للتنقل البشري، وأن تخفض كلفة الهجرة. وبمبادرات كحوارنا الرفيع المستوى هذا، أعتقد جازماً أننا نهيئ السبيل لتحقيق تلك التطلعات المشتركة.“

(تكلم بالفرنسية)

بذلك، نختتم الآن الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تختتم نظرها في البند الفرعي (هـ) من البند ٢١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٨:٣٠.